



الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

دكتور

عثمان احمد عثمان

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

والتشريعات الاقتصادية والمالية

المعهد العالي للدراسات الإسلامية

ملخص

الازمات الاقتصادية والمالية من اهم الموضوعات في ظل العولمة, وبدأت مع النظام الراسمالي والدورات الاقتصادية ولقد تم تناول اسباب هذه الازمات في الادبيات الاقتصادية وانواعها مثل ازمة سوق الأوراق المالية و الازمة المصرفية وازمة اسعار الصرف وازمة المديونية وتم تناول الازمة المالية العالمية كمثال على هذه الازمات ومظاهرها المالية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك طرق مواجهه الازمات الاقتصادية والمالية من خلال مراحل ادارة الازمات و اساليب حل الازمات وكيفية التعامل معها بالطرق التقليدية والطرق غير التقليدية واجراءات التصدي لهذه الازمات من خلال تشكيل فريق عمل ادارة الازمات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي كمتطلب اساسي والتنبؤ الوقائي والاعتماد على المراكز البحثية وكذلك كيفية مواجهة وتقليل اثار الازمات الاقتصادي والمالية .

الكلمات المفتاحية والمصطلحات

- الازمات الاقتصادية
- الازمات المالية
- سوق الأوراق المالية
- التخطيط الاقتصادي
- اسعار الصرف

The Financial and Economic Crises and Mechanics to confront it

Dr. Osman Ahmed Osman

The economic and financial crises are important topics in the light of globalization, as it starts with the capital system, economic courses, and the causes of these crises were discussed in the economic literature and their many kinds like; stock market, banking, exchange prices, and indebtedness crises .

The financial crisis was discussed as an example of these crises, and it's financial, economic, and social manifestations, in addition, the way to face these crises through management, solving methods, how to deal with it in the usual and unusual ways, measures to tackle these crises through creating an economic crisis management and economic planning team as a basic need, precautionary, depending on research center, and how to face and reduce the effects of economic and financial crises.

Keywords

- Economic Crises
- Financial Crises
- Stock Market
- Economic Planning
- Exchange Prices

مقدمة

الأزمات الاقتصادية والمالية هي من المواضيع الهامة والتي يجب دراستها بدقة والأزمات كانت سببا في انهيار الكثير من الشركات والمنظمات والدول، وتسببت بأضرار كبيرة وتشريد اعداد كبيرة من العمال وتسبب أضرارا اجتماعية تفوق كثيرا الأضرار الاقتصادية، وفي سبيل ذلك تظهر لنا الحاجة الكبيرة لدراسة هذا الموضوع لتقادي هذه الأزمات في المستقبل والحد من آثارها.

إن الأزمات التي تحدث على المستوى الفردي يمكن تدبرها بشكل أو بآخر، فإن احتاج شخص ما لسيولة فقد يقترض أو يبيع ما عنده ليتدبر أمره.

أما الأزمات على المستوى المحلي فينصب علاجها على إتباع سياسات كلية لتجنيب البلاد آثار الأزمة وتصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعة، ثم غالباً ما تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها مع آثار حادة قد تمتد، كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثمانينيات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية وكما حصل في عام ٢٠٠٨م في السوق الأمريكية التي تمثل ربع اقتصاد العالم.

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

وبسبب حدوث هذه الأزمات استوجب الانتباه من جانب صانعي السياسات الاقتصادية وظهرت مشكلتين الأولى هي مواجهة وعلاج الأزمات المالية والثانية هي التنبؤ بالأزمات المالية ومحاولة تفاديها.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأزمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما وأنواعها ومحاولة التنبؤ بهما ومواجهتهما وعلاج الأزمات الاقتصادية والمالية ومحاولة تفادي حدوثها.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة لها أهمية في محاولة التقليل من آثار الأزمات الاقتصادية والمالية وكيفية التعامل مع هذه الأزمات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي، والأسلوب الوصفي والتحليلي.

مادة الدراسة:

تتنوع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية.

مشكلة الدراسة:

تتصدى الدراسة لمشكلة مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والتنبؤ ومحاولة تفادي حدوث هذه الأزمات.

خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث الي مقدمة وثلاث مباحث والخاتمة:

المبحث الأول: مفهوم الازمات الاقتصادية والمالية وتطورها التاريخي.

المطلب الأول: ماهية الازمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للازمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني: أنواع الازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: أنماط الازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الثاني: الازمة المالية العالمية.

المبحث الثالث: طرق مواجهة الازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول: مراحل وأساليب التعامل مع الازمات الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: كيفية مواجهة أنواع الازمات الاقتصادية والمالية.

الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الازمات الاقتصادية والمالية وتطورها التاريخي.

يمر الاقتصاد الحر بأزمات اقتصادية أو أزمات مالية، لأنه واجه عوامل تُعَوِّقه عن أداء وظائفه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والادخار (١).

والاقتصاد الراسمالي يتعرض لدورات اقتصادية وهي التغيير في مجموع النشاط الاقتصادي للأمة وهي توسعات تحدث في نفس الوقت في اوجه النشاط الاقتصادي المتعددة يعقبها انكماش، ثم يتلوها انتعاش يرتبط بمرحلة التوسع في الدورة التالية.

ولذلك فالازمات الاقتصادية متوقعة نتيجة للدورات الاقتصادية.

والدورات هي حركات تقلبيه تتميز بالتكرار ولكن غير منتظمة في حدوثها ويصعب التنبؤ بموعدها سواء الكساد او الراج ومدى قوتها ومدتها.

وهي تؤثر في الاسعار وحجم الانتاج والبعض يطلق عليها الدورة الاقتصادية العشرية اي مدتها عشر سنوات من الرخاء الى الكساد، ولكن قد تزيد او تنقص لان النظام

(١) د. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

الراسمالي غير منظم او مخطط تخطيطا اقتصاديا، ويحكمه المصالح الفردية التي تهدف لتحقيق الربح.

وعلى الرغم من التقدم الحضاري فإن العالم يتسم بتعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات الدول الكبرى مع سعي الدول النامية إلى تحقيق المزيد من الاستقلال والنمو مما أدى إلى حدوث صراعات وتحالفات تمثلت في أزمات عالمية، إقليمية ومحلية ذات طبيعة زمانية ومكانية مركبة ومعقدة. وإذا كانت الدول المتقدمة تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية فإن الدول النامية ترفض إتباع هذه الأساليب في مواجهة أزماتها مما يجعل الأزمة أشد عمقا.

وإذا كانت الأزمات تحدث في كل زمان ومكان وبعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا بات أي من كياناته عرضة لأزمات التي تؤثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة ولذلك أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات ضرورة ملحة، ليس لتحقيق نتائج إيجابية من التعامل معها وإنما لتجنب نتائجها المدمرة.

المطلب الأول: ماهية الازمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول

ماهية الازمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما.

يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة وخاصة بعد اتساع نطاق استعماله وانطباقه على مختلف صور العلاقات الإنسانية وفي مجالات التعامل كافة. إلا أن تطوره التاريخي، قد ظهر في الطب الإغريقي القديم، تعبيرا عن نقطة تحول مصيرية في تطور المرض، يرتهن بها شفاء المريض، خلال فترة زمنية محددة، أو موته ومن ثم، تكون مؤشرات المرض، أو دلائل الأزمة، هي الأعراض التي تظهر على المريض والناجمة عن الصراع بين الميكروبات والجراثيم ومقاومة الجسم لها، وليس عن الأزمة المرضية التي ألفت به. وبعد أن شاع اصطلاح الأزمة في المعاجم والكتب الطبية، بدأ استخدامه مع بداية القرن التاسع عشر في التعبير عن ظهور المشاكل التي تواجهها الدول، إشارة إلى نقاط التحول الحاسمة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تعريف الأزمة:

كلمة (أزمة) هي كلمة عامة ومعروفة في الوسط الاجتماعي بأنها مشكلة يثير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معين أو اتجاه معين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

والمقصود بفكرة (أزمة) هنا - هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار للدولة ويكون حدوثها غير متوقع.

الأزمة في اللغة: من أزم، يقال: أزم العام: أي اشتد قحطه وقل خيره وأزم الشيء: إذا انقبض وانضم ١، والمتأزم: من أصابته أزمة أيا كان نوعها ٢.

واصطلاحاً: هي الشدة والقحط والضييق وقلة الحاجة في كل شيء ٣.

وفي عام ١٩٣٧، عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها خلل فادح، في العلاقة بين العرض والطلب، وفي السلع والخدمات ورؤوس الأموال ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة في إطار علم النفس، عند الحديث عن أزمة الهوية. وكذلك استخدمه الديموغرافيون عند حديثهم عن أزمة الانفجار السكاني. وأسفر استخدامه عن تداول بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المختلفة ذات الارتباط الحيوي والوثيق به.

^١ الزبيدي، تاج العروس، (٧٦٠٥/١)، مادة: " أزم".

^٢ القاموس المحيط، (١٣٩٠/١)، مادة: " أزم".

^٣ مختار الصحاح، (٦/١).

وتعددت تعريفات الأزمة:

الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير.

أو هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتتطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.

أو هي موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من "دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة" تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛ إذ تعتبر الأزمة تحدياً وصراعاً بين متخذ القرار وبين القوى الصانعة للأزمة مرافقة لقلق أو قوى ضاغطة وتهديد أمن الكيان الإداري^١.

إن الأزمة تحدث في نطاق معين يمكن أن نطلق عليه (وعاء الأزمة) والذي يتأثر بها، وتحدث من خلاله، ويعد وعاء الأزمة هو الاقتصاد، ولكن لما كان معني الاقتصاد،

^١ د. غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، الدار المنهجية، عمان، ٢٠١٥م، ص ١٨.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

والذي هو وعاء يتأثر بالأزمة، قد يكون عينيا وقد يكون ماليا، لزم التعرض لمعنى كل منهما، وبيان أيهما يعد وعاء للأزمة المالية ويتأثر بها بصورة مباشرة.

ثانيا: تعريف الأزمة الاقتصادية:

الأزمة الاقتصادية هي عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق؛ لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو المياه في بلد ما يحدث مجاعة أو قحطا لندرة الحاجات وقتلتها فتحدث الأزمة الاقتصادية^١.

وتعرف كذلك الأزمة الاقتصادية هي فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد حيث ينخفض الإنتاج، ويقل معدل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة. والازمات الاقتصادية اصلها ناجم في الاساس عن ازمات مصرفية ومالية واسبابها الحقيقة تكمن في سلوك الانسان الاقتصادي وسلوك الصناعة المصرفية وادواتها المبنية علي النقود والتوسع في النقود الائتمانية.

^١ د. سمير محمد الحسيني، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الغد، ١٩٨٩، ص ٤٤.

ثالثاً: الأزمة المالية:

هي حالة تعثر او اضطرب كبير في سلسلة الائتمان نتيجة تعثر المدنين والدائنين والذي يؤدي لتراجع حجم الائتمان ومن ثم حجم السيولة ويؤدي لانهيار النظام المالي.

وعندما يتوقف سوق النقد ورأس المال عن تجميع المدخرات تنتقل الأزمة المالية إلى

الاقتصاد وتصبح أزمة اقتصادية تؤثر على القطاع المالي.^١

والأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول

إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما

أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم

وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات

مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً).

فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات

التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في

^١ د/ السيد أحمد عبد الخالق، دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الأيديولوجيا ومتطلبات الواقع العملي، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، أكاديمية شرطة دبي، المنعقد في ١٥ - ١٧ مارس ٢٠٠٩، المحور الاقتصادي، ص ٢١.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

وقد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية" مثلاً. والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل مثلاً، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية^١.

تنشأ الأزمة المالية إذا تم التداول على الأصول المالية دون قيام الارتباط المذكور بينها وبين الأصول العينية، وهنا تكون حركة الأصول المالية أكثر سرعة، وأكبر حجماً وهذا الذي حدث خلال الأزمة التي يمر بها العالم الآن، وكان هذا سبباً للتسمية بالأزمة المالية العالمية وليس الأزمة الاقتصادية وقد تتحول الي الأزمة المالية العالمية: ويراد بالأزمة المالية: زيادة مخاطر عدم السداد لتعدد إصدار وتداول الأصول المالية المتعددة دون ارتباط بينها وبين الاقتصاد الحقيقي أو العيني.

^١ د. غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٨.

ومما يؤكد ذلك أن المؤسسات المالية العالمية قد توسعت في إصدار وتداول الأصول المالية الممثلة للأصل العيني حتى بلغ حجم التداول من الأصل المالي الممثل للأصل العيني حوالي ستين ضعفا، مما يعني زيادة كبيرة في المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات المالية. ١

رابعا: الفرق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية:

لكي نقف على حقيقة هذا الأمر يجب أن نعرف أولا الفرق بين الاقتصاد العيني الحقيقي للدولة، والاقتصاد المالي؛ حتى تتضح الصورة وينجلي الغمام:

فالاقتصاد العيني الحقيقي للدولة: هو كل ما يتعلق بالأصول العينية كالأرض، والمصانع، والطرق، ومحطات الكهرباء، والقوى البشرية. وبعبارة أخرى: هو مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من: مأكلا ومشربا، وملبس، وترفيه ومواصلات، وتعليم، وخدمات صحية. ويتضمن الاقتصاد العيني الحقيقي أيضا: الأصول التي تنتج هذه السلع الاستثمارية، من مصانع، وأراضي زراعية، ومراكز للبحوث والتطوير.

^١ د/ حازم البيلاوي، الأزمة المالية العالمية، محاولة للفهم، بحث مقدم لندرة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، ١١/١/٢٠٠٨، ص ٥.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

فالاقتصاد العيني: هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها، فهو الأساس في حياة البشر والدول، لكن بعد تقدم سبل الحياة وكثرة متطلباتها وجد أن الاقتصاد العيني وحده لا يكفي باحتياجات السوق وتطلعاته المستقبلية، فكان لابد وأن يزود بأدوات ووسائل مالية حديثة ليتطور نظام العمل به وعليه، فالأرض مثلا هي جزء من الثروة العينية، وهي التي تنتج المحاصيل التي تشبع حاجات الإنسان من المأكل، والملبس، بل ويسبن المسكن عليها، لكن إذا ما أراد مالك الأرض بيعها فلا يمكن حملها ولا حيازتهما، ولا نقلها من مكان إلى مكان آخر، لذا كان لزاما أن يكون هناك وسيلة أو أداة يتم عن طريقها نقل حق الملكية، ومن هنا ظهر ما يسمى: (بسندات الملكية) وأصبح سند الملكية (العقد) أصلا ماليا يتعلق بالأرض ويثبت عليها حق الملكية وكافيا لنقل ملكيتها من مالك قدم إلى مالك جديد، ولم يتوقف الأمر على ظهور أصول مالية خاصة بالملكية على الأرض فقط، وإنما اكتشفت البشرية أن التبادل عن طريق المقايضة مبادلة سلعة عينية بسلعة عينية أخرى أمر معقد ومقلق وشاق، ومن ثم كانت الحاجة إلى أداة أو وسيلة يتم التعامل بها فظهرت النقود، وأصبحت أصلا ماليا يتم بها السيطرة على الاقتصاد العيني بأكمله، فمن يملك النقود يستطيع أن يحصل على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة في الاقتصاد العيني، وأصبحت النقود: أداة للائتمان، ووسيطا

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

عاما للتبادل، ومقياس ومخزونا للقيم، وأداة للاكتناز^١. وصارت النقود أصلا مالية مع سندات الملكية، وأصبحت تمثل الاقتصاد العين وتنوب عنه في كل المعاملات؛ نظرا لسهولة التبادل والتعامل بها بين البشر. ولم يتوقف تطور الأصول المالية على سندات الملكية أو النقود فقط، بل تطور الأمر وأدى إلى ظهور أشكال جديدة للأصول المالية، فقد يقترض إنسان من آخر مالا ولا بد من إثبات هذه المديونية بورقة. ثم ظهرت الشركات التجارية مساهمة بين الأفراد فكل شريك يحمل نصيبا من الأسهم والسندات تساوي رأس ماله، ومن هنا ظهرت أصول مالية جديدة عبارة عن أسهم وسندات، وأوراق تجارية لإثبات الديون.

ولما كانت الحاجة ماسة لتداول هذه الأصول، ظهرت مؤسسات كالبورصة، يتم تداول هذه الأصول فيها، وظهر وسيط مالي يمكن أن يمول الأفراد عند الحاجة أموالا مقابل فائدة، ومن هنا ظهرت البنوك. وبعد ظهور البنوك والبورصات لعبت هذه المؤسسات دورا مهما في زيادة حجم الأصول المالية وزيادة حجم التعامل بها، وانتقلت الأزمة من القطاع المالي والمصرفي إلى الاقتصاد الحقيقي والعيني^٢.

^١ د. عبد الله عابد، النقود والائتمان، ط دار الغد، لسنة ١٩٨٨م، ص (٤٤).

^٢ د. رضا عبد السلام، الأزمة، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية، ٢٠١٥م، ص ٢٤.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

ومن هنا تم البدء في انقطاع الصلة والفصل بين الاقتصاد العيني الحقيقي والاقتصاد المالي، وأصبحت هذه المؤسسات قادرة على إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدا عما يحدث في الاقتصاد العيني^١.

وبناء على ما تقدم فالأزمة الاقتصادية تحدث عند عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد العيني (الحقيقي) عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق؛ الندرة الحاجات وقلتها بسبب حدوث كارثة طبيعية كفيضان، أو قحط، وبالتالي يحدث خل بين العرض والطلب، فتوجد عندئذ الأزمة الاقتصادية^٢، وتزيد مخاطر قيام المؤسسات بتنفيذ المشروعات^٣. أما الأزمة المالية فيكون مصدرها المؤسسات المالية، وتحدث نتيجة لكسب اليد السيء، وذلك عندما تقوم بعض المؤسسات في الإسراف في إصدار أسهم بقيم مالية تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها الاقتصاد الحقيقي وحجم مديونياتها عند الغير مما

^١ د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية محاولة للفهم، مرجع سابق، ص (٣٢).

^٢ د. سمير الحسيني، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٤٤).

^٣ Breuer, Janice. (2004). An Exegesis on Currency and Banking Crisis.

Journal of Economic Surveys. 18 (2)

يؤدي إلى تضخم الاقتصاد المالي والفصل بينه وبين الاقتصاد الحقيقي^١. بل إن هناك عددا من البنوك في بعض الدول قبل الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨م قد توسعت في حجم الإقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها، كبنك (ليمان برانر) بالولايات المتحدة الأمريكية، مما سارع بدخول اقتصاديات تلك الدول في أزمة مالية حادة.

إذا فمصدر حدوث الأزمات المالية: المؤسسات النقدية (البنوك)، وسببها كسب اليد السيئ. علما بأنه قد تم الاشتراط على البنوك في كثير من دول العالم عدم التوسع في الإقراض بحيث لا يتجاوز حجم المال المقرض نسبة رأس المال والاحتياط النقدي للبنك، وهو ما يعرف (بالرافعة المالية)، تم ذلك من قبل بعض حكومات تلك الدول، وتحت إشراف ورقابة البنك المركزي بها لكن هيئات هيئات!!، فلم يستجب أحد: مما أوجد هذا الأمر مخاطر عالية؛ نتيجة للفرق الرهيب بين الأصول الحقيقية والأصول الوهمية لرأس مال البنك، ونتيجة لذلك تصبح البنوك معرضة لشبح الإفلاس، وعلى شفا حفرة من

^١ د. محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم لندوة "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، والتي انعقدت في شوال ١٤٢٩هـ أكتوبر ٢٠٠٨م، ص (١٢).

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

الانهيار في حالة تعثر المدينين أو توقفهم عن سداد ديونهم، وبالتالي يكون ذلك الأمر مقدمة لحدوث أزمة مالية قد تنتقل عدواها إلى بنوك ودول أخرى^١.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للازمات الاقتصادية والمالية.

أولاً: تفسير الأزمات الاقتصادية المالية في الأدبيات الاقتصادية:

ترجع جذور التحليل الاقتصادي الأزمات المالية إلى ثلاثينيات القرن الماضي حينما ضربت أزمة الكساد الكبير الاقتصاد العالمي، وقدم الاقتصادي الأشهر جون مانيارد كينز في كتابه «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود» تفسيره للأزمة المالية التي قادت الاقتصاد الأمريكي إلى الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣).

ومنذ ذلك الوقت وحتى أواخر سبعينيات القرن الماضي انقسمت الرؤى والتحليلات الاقتصادية للأزمات والية إلى معسكرين رئيسيين. يمثل المعسكر الأول وجهة نظر النقديين Mortetarists، وتزعم هذا المعسكر فرسان المدرسة النقدية Friedman

^١ د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية، محاولة للفهم، مرجع سابق، ص (٣).

و Schwartz أما المعسكر الثاني فقد تبني رؤية أكثر انتقائية قدمها Hyman
.Minsky Charles Kindleberger

قام النقديون بالربط بين الأزمات المالية والذعر الي مؤكدين على أهمية الأزمات المصرفية حيث يرون أن الأزمات المصرفية وحالات الذعر المالي سببا رئيسا لانخفاض العرض النقدي، وهو الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى انخفاضات حادة في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مرات عديدة. ولا يرى النقديون في أحداث مثل الانخفاض الحاد في أسعار الأصول أو زيادة حالات التعثر المالي أو الإفلاس لمؤسسات الأعمال مقدمة الأزمات مالية حقيقية ، طالما لم يود هذا إلى حالات من الذعر المالي أو انخفاض كبير في العرض النقدي ، بل يرى Schwartz أن هذه الحالات ما هي إلا «أزمات مالية زائفة» «Pseudo Financial Crises»، ويرى Schwartz أيضا أن التدخل الحكومي في حالات والأزمات المالية الزائفة، أمر غير ضروري^١، وقد يلحق الضرر بالاقتصاد لأن هذا التدخل يؤدي إلى انخفاض في مستوى الكفاءة الاقتصادية حيث تقوم الحكومة بإنقاذ شركات ينبغي أن تخرج من السوق ، كما

^١ د. كمال أمين الوصال، الأزمة المالية العالمية هل كانت حتمية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، العدد ٥١٠، في ابريل ٢٠١٣، ص ١٩٠٢ وما بعدها.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

يؤدي هذا التدخل أيضا إلى نمو العرض النقدي بشكل ملموس، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم^١.

أما المعسكر الثاني فقد تزعمه كل من Kindleberger و Minsky اللذان كان تعريفهما للأزمات المالية الحقيقية أكثر اتساعا وشمولا مقارنة بالنقديين. ويرى أعضاء هذا المعسكر أن الأزمات المالية تنشأ عن أحداث مثل انخفاض حاد في أسعار الأصول أو إفلاس مؤسسات مالية أو غير مالية ضخمة أو انكماش اقتصادي أو اضطراب تعبيري في أسواق الصرف الأجنبي أو خليط من كل من مسبق. ولأن أعضاء هذا المعسكر يرون أن أيا من هذه الأحداث قد يكون له آثار خطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي فإنهم يدعون لدور أكبر وأكثر فعالية للحكومة عند مواجهة الاقتصاد لأي من الأحداث السابق ذكرها^٢.

^١ Mishkin, Frederic S. (1991). Anatomy of a Financial Crisis. NBER Working Papers Series, Working Paper No.3934.

^٢ Charles P. Kindleberger and Robert Aliber. (2005). Mania, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises. Wiley Investment Classics, New Jersey, USA: John Wiley & Sons, Inc. 5th ed.

إن الأزمة المالية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن الحادي والعشرين، والتي ظهرت تداعياتها في جميع دول العالم، لا تعد سوى حلقة في سلسلة من الأحداث المماثلة التي شهدتها الاقتصادات في مناطق مختلفة من العالم، فالتاريخ مليء وزاخر بالعديد من الأزمات على اختلاف أنواعها.

ثانيا: التفاهم النسبي للأزمات الاقتصادية والمالية:

إن العالم شهد العديد من الأزمات المالية على اختلاف أنواعها. ١
ففي القرن التاسع عشر عام ١٨١٢م كانت أول أزمة مالية يواجهها النظام الرأسمالي، وسببها يرجع إلى النقص في المخزون السلعي^٢، وفي عام ١٨٩٩م تعرض عدد من البنوك والشركات الإنجليزية للإفلاس؛ مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام

^١ راجع: إبراهيم شريف السيد وآخرون، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م، ص ٩٠.

^٢ راجع: إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩م، ص ٢٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

المالي البريطاني، فانخفضت الاستثمارات، وزاد معدل البطالة، وهبطت أسعار الأسهم، وتعرض الكثير من البنوك والشركات إلى التعثر والإفلاس^١.

وفي عام ١٨٨٢م وقعت أزمة مالية واقتصادية كبرى في فرنسا؛ حيث انهار بنك الاتحاد العام الفرنسي، وتسبب ذلك في إفلاس العديد من البنوك، واهتزت بورصتا ليون وباريس^٢، كما وقعت أزمة سعر الصرف الأمريكي عام ١٨٩٤ - ١٨٩٩م، والتي اعتبرت إحدى الهجمات الشديدة التي تتم عن طريق المضاربة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لالتزامها بقاعدة الذهب^٣.

ومن أهم الأزمات في القرن العشرين، أزمة الكساد العظيم The Great Depression؛ حيث انهيار البورصات العالمية عام ١٩٢٩م؛ وذلك نتيجة اتباع سياسات التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف السلع الاستهلاكية فزاد من حدة الديون، كما انصبت

^١ راجع: محمد صلاح الدين الجندي، الأزمة المالية العالمية تشخيصها وأسبابها وآثارها والتوجهات المطلوبة لمواجهتها"، بحث مقدم للمؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ١٤ - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٢٢٩.

^٢ راجع: إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، مرجع سابق، ص ٢٧.

^٣ راجع: هبة محمود الباز، "الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٥.

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، واستمرت الحكومة بتوفير القروض لربط الاقتصادات الأوروبية بها، وفي شهر سبتمبر عام ١٩٢٩م بدأت أسعار الأسهم تنخفض، وزادت طلبات البيع وتسييل محافظ الأوراق المالية، وبدأت الأزمة ١.

وقد انهارت بورصة وول ستريت، قامت البنوك الأمريكية باسترداد رؤوس أموالها المستثمرة في البورصات الأوروبية عن طريق بيع الأوراق المالية التي بحوزتها، رغبة منها في حل مشاكل السيولة، مما كان له أثر في انتشار الانهيار على مستوى البورصات الدولية وبحلول عام ١٩٣٣م كانت إصابة الاقتصاد الحقيقي عميقة؛ حيث فقد الاقتصاد الأمريكي مقياساً بالناتج القومي الإجمالي ثلث حجمه، وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥٪، وأصبح عدد المصارف التي أعلنت إفلاسها في عقد الثلاثينات ٩٠٠٠ مصرف ٢.

^١ راجع: زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ١٧١ - ١٧٣.

^٢ راجع: إبراهيم شريف السيد وآخرون، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -"، مرجع سابق، ص ٩٧.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

تعرض نظام بريتون وودز لضغوط شديدة منذ منتصف الستينيات بعد تسرب الضعف الدولار الذي يعتبر الركيزة الأولى لهذا النظام، فاعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار إلى ذهب مع تخفيض قيمته لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي تخلت كل الدول عن نظام سعر الصرف الثابت، وبدأت في تطبيق نظام تعويم الصرف بعد أن أقره صندوق النقد الدولي كنظام للصرف عام ١٩٧٦م طبقاً لاتفاقيات جامايكا. وبانهيار نظام بريتون وودز (قاعدة الصرف الذهبي) عام ١٩٧٣ . ١٩٧٤م، ففي ثمانينيات القرن العشرين تفجرت أزمة المديونية عام ١٩٨٢م، وذلك عندما أعلنت المكسيك عجزها عن القيام بخدمة ديونها الخارجية، ولقد أحدث ذلك ذعراً في الدوائر المالية الدولية؛ وذلك نظراً لأن المكسيك في ذلك الوقت كانت من أكبر بلاد العالم مديونية^٢.

كما وقعت أزمة يوم الاثنين ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧م، وقد أطلق على هذا اليوم يوم الاثنين الأسود لما نتج عنه من أزمة رهيبية في البورصات العالمية لم يشهد لها التاريخ

^١ لمزيد من التفصيل راجع: حسين السيد حسين محمد القاضي، " المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، ص ١٩٧ .
^٢ راجع: هبة محمود الباز، "الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٨٣.

مثيلاً، فقد انهارت البورصات العالمية كنتيجة لانهايار بورصة نيويورك الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا اليوم، ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار السيل المتدفق من أوامر البيع بل زادت سرعة تدفقها حيث إن الذعر الذي انتاب جمهور المتعاملين قد جلب مزيداً من الذعر^١.

وقد حدثت أزمات مالية أخرى مثل أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م؛ حيث أتبع انهيار سعر صرف العملة التايلندية في يوليو عام ١٩٩٧م انهيار أسواق مال دول جنوب شرق آسيا، خاصة تايلاند، وماليزيا وأندونيسيا، والفلبين، وكوريا^٢، وذلك رغم معدلات النمو الكبيرة التي سجلتها هذه الدول في فترة ما قبل الأزمة والنتيجة عن تزايد معدلات الاستثمار والادخار، والسيطرة على معدلات التضخم، وزيادة معدلات الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري ورفع مستويات التعليم وخفض معدلات الفقر^٣.

^١ راجع: زكريا سلامة عيسى شطناوي، "الآثار الاقتصادية الأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٧٦.

^٢ -Taimur Baig & Ian Goldfajn, "Financial Market Contagion In Asian Crisis", IMF Working Paper, WP/98/155, November 1998, P. 5.

^٣ -Kalpana Kochhar, Prakash Loungani, & Mark R. Stone, "The East Asian Crisis: Developments & Policy Lessons", IMF Working Paper, WP/98/128, August 1998, P. 9,

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

كما حدثت عدة أزمات مالية في ٢٠٠٠م؛ حيث شهدت أسعار الأسهم الأمريكية تدهورا شديدا، وقد تركز الهبوط الحاد في أسهم شركات التكنولوجيا المتطورة؛ وذلك نتيجة المضاربات المفرطة، وأثر ذلك بشكل عام على أسعار الأسهم التكنولوجية في أسواق المال الأمريكية والأوروبية والآسيوية^١.

هكذا يتضح أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة، غير أن الأزمات المالية أخذت في التسارع والتفاقم النسبي، وأصبح واضح أن عدم الاستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد سلامة النظام المالي الدولي بأكمله. ٢

ثالثا: التسلسل التاريخي للأزمات المالية التي مر بها العالم:

لقد مر العالم في القديم والحديث بعدة أزمات طاحنة، ما بين أزمات اقتصادية وأزمات مالية، فالأزمات الاقتصادية تحدث كما تم الإشارة إليها من قبل نتيجة لندرة الحاجات

^١ راجع: زكريا سلامة عيسى شطناوي، " الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، ص ١٩٤ . ١٩٦ .

^٢ راجع: إبراهيم عبد العزيز التجارة الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، مرجع سابق، ص ٢٩ .

الأساسية المكونة للاقتصاد الحقيقي للدولة ويترتب عليها حدوث المجاعات^١، والأزمات

الاقتصادية بهذا الشكل لم تسلم منها أي دولة من دول العالم^٢.

١- سنة ١٦٣٧م حدثت هذه الأزمة في دولة هولندا، وكانت تعرف بأزمة الزهور، وسببها هوس سيطر على سوق العقود الآجلة، فأثر ذلك على حركة التجارة في هذه الدولة، فأحدث أزمة باقتصادها.

٢- سنة ١٧٢٠م وقعت هذه الأزمة في دولتي فرنسا وبريطانيا؛ حيث قامت الحكومة في تلك الدولتين بسحب أموال المودعين في البنوك وصرفها على مشروعات خاصة بالبلدان المحتلة والمكتشفة في العالم الجديد، وأدى ذلك إلى إفلاس شركة بحور الشمال، ومصرف لو البريطاني^٣.

٣- سنة ١٧٩٧م انخفاض مفاجئ في عملة المملكة المتحدة، أدى إلى أزمة نقدية.

٤- سنة ١٨١٩م تشهد الولايات المتحدة الأمريكية أول أزمة مالية في تاريخها؛ نتيجة انهيار سوق الأسهم.

^١ د. سمير الحسيني، مبادئ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص (٤٤).

^٢ د. رضا عبد السلام، اخبار العولمة الرأسمالية، ١٩/١٠/٢٠٠٨م، ص (٢).

^٣ موقع صندوق النقد، تاريخ الأزمات المالية، ص (١).

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٥- سنة ١٨٣٩م الإفراط في المضاربات العقارية، يؤدي إلى انهيار أسواق الأوراق المالية في المملكة المتحدة، وأوروبا، ثم في أمريكا.

٦- سنة ١٨٤٧م انهيار أسعار الأوراق المالية، يترتب عليها أزمة في الائتمان المصرفي لدى البنوك، فيحدث ذلك أزمة مالية في فرنسا وبريطانيا.

٧. سنة ١٨٥٧م أزمة الائتمان المصرفي في أمريكا؛ نتيجة الحرب الأهلية، فتتطم الأسعار، ثم تنتقل إلى جميع الدول التي تمارس التجارة معها.

٨- سنة ١٨٦٦م المضاربات في شركات السكك الحديدية أدى إلى نقص الائتمان، فبدأت البنوك في أوروبا في الانهيار، وهو ما عرف بيوم الجمعة الأسود.

٩- سنة ١٨٧٣م انهيار بورصة فيينا عاصمة دولة النمسا حاليا فأحدث ركودا عالميا استمر حتى عام ١٨٩٩م^١.

١٠- سنة ١٨٩٠م الديون تعرض أقدام بنك في المملكة المتحدة بنك بارينجز للانهيار، ويحدث ذلك أزمة مالية بها.

١١- سنة ١٩٠٧م انهيار سوق الأسهم في فرنسا، وإيطاليا، وأمريكا.

^١ أزمة القروض العقارية. نشرة البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٧م، ص (٤٨).

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

١٢- سنة ١٩٢٩م أزمة الكساد العظيم، وهي أكبر أزمة مالية شهدها العالم، ولم ينجو من جراء هذه الأزمة إلى القليل من المؤسسات النقدية.

١٣- سنة ١٩٣١م أزمة مالية تعاني منها بريطانيا، وألمانيا، والنمسا واليابان، بسبب ضخامة حجم الإنفاق على المجهود الحربي.

١٤- سنة ١٩٣٣م انخفاض سعر الذهب، يؤدي إلى أزمة مصرفية في الولايات المتحدة^١.

١٥- سنة ١٩٦٦م اقتصاد الولايات المتحدة يدخل مرحلة انكماش وركود ضخم، بسبب أزمة في الائتمان المصرفي.

١٦- سنة ١٩٧٣م أزمة مالية عالمية؛ سببها منع تصدير العرب للبترول قبل حرب أكتوبر، وأصبح برميل النفط يساوي أربعة أضعاف سعره آنذاك.

١٧- سنة ١٩٨٢م امتناع بعض دول العالم الثالث عن دفع ديونها كالمكسيك، فأحدث ذلك أزمة ائتمان عالمي.

^١ موقع صندوق النقد الدولي، تاريخ الأزمات المالية، ص (٢).

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

١٨- سنة ١٩٨٧م تأثرت بورصة نيويورك في الولايات المتحدة، نتيجة للعجز التجاري

الأمريكي، فانهارت البورصات في آسيا وأوروبا.

١٩- سنة ١٩٨٩م الأزمة المصرفية في اليابان.

٢٠- سنة ١٩٩٢م أزمة في النظام النقدي الأوربي بدأ في فرنسا ثم انتقلت إلى جميع

الدول الأوربية بعد ذلك ١.

٢١- سنة ١٩٩٥م أزمة في الاقتصاد المكسيكي؛ نجمت عن ربط عملتها بالدولار

الأمريكي.

٢٢- سنة ١٩٩٧م أزمة مالية تجتاح دول جنوب شرق آسيا، (تايلاند، والفلبين، وماليزيا،

واندونيسيا)، وسميت أزمة النمور الآسيوية ٢.

٢٣- سنة ١٩٩٨م انهيار البورصة الروسية، وخسارة "الروبل" الروسي ٦٠٪ من قيمته.

٢٤- سنة ٢٠٠١م أزمة في الاقتصاد العالمي؛ نتيجة هجمات الحادي عشر من سبتمبر

على الولايات المتحدة الأمريكية.

^١ موقع صندوق النقد الدولي، تاريخ الأزمات المالية، ص (٢).

^٢ د/ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشادة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، ط دار النيل: القاهرة، لسنة ٢٠٠١م، ص (٣١).

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

٢٥ - ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨م الأزمة المالية العالمية، والتي طالت اقتصاديات أغلب دول

العالم ١.

٢٦ - أزمة ديون دبي عام ٢٠٠٩م.

٢٧ - أزمة مالية في اليونان عام ٢٠١٠م.

٢٨ - الأزمة الاقتصادية في العالم بسبب جائحة كورونا ٢٠٢٠

^١ د. وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، والنتائج، ط دار السعادة، ص (٣).

المبحث الثاني

أنواع الازمات الاقتصادية والمالية

يتضح أن الأزمات الاقتصادية المالية ليست ظاهرة حديثة، وأصبح واضحاً أن عدم الاستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد سلامة النظام المالي الدولي بأكمله، ويرجع ذلك إلى تغير النظام المالي الدولي، والعولمة المالية Financial Globalization: وهي التي يتم من خلالها تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية، ومن العوامل التي ساعدت على تطور هذه الظاهرة الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، والتي أسهمت في تعظيم حجم التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات، وتزايد التجارة الإلكترونية، ودور الشركات متعددة الجنسيات^١.

والعولمة المالية تشير إلى ظاهرة الاندماج الدولي بين الأسواق المالية، وسرعة في تحركات رؤوس الأموال بين مختلف الأسواق المالية دون حواجز أو موانع؛ حيث يتم من خلالها تبادل وتداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود

^١ راجع: هبة محمود الباز، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

الوطنية^١. وكذلك يعد نمو التعامل في أسواق العملات العالمية بمعدل أسرع من نمو التجارة الدولية من مظاهر العولمة المالية وسوف نتعرض لأنواع الازمات الاقتصادية والمالية ونركز كذلك علي نموذج لتلك الازمات وهي الازمة المالية العالمية.

المطلب الأول: أنماط الازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الثاني: الازمة المالية العالمية.

^١ المرجع السابق، ص ١٨.

المطلب الأول

أنماط الازمات الاقتصادية والمالية

ميز صندوق النقد الدولي بين أربعة أنماط رئيسة من الأزمات المالية الدولية هي^١:

١- **الأزمة المصرفية Banking Crisis**: وهي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية، وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل حدوث الأزمة.

أو هي الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة عسر مالي. بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من المصرف المركزي. لضخ أموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي^٢.

^١ International Monetary Fund, "financial crises: causes & indicators", World

Economic Outlook, May 1998, P.74,75.

^٢ غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٩.

وتشير هذه الأزمة إلى المشاكل والتعثرات التي يعاني منها البنك، مما ينتج عنه عجز البنك عن سداد التزاماته، أو يدفع الحكومة للتدخل لمساعدته للحد من تفاقم الأزمة.

تفاقم أزمة المصارف (سحب الإيداعات) تؤدي إلى توقيف عملية تحويل الخصوم أو إلى تدخل الحكومة لمنع حدوث ذلك عبر مساعدة المصارف على نطاق واسع.

ويجب توافر شرط واحد على الأقل من الشروط التالية لوصف الأزمة بما بأنها مكتملة Full-Flodged.

منها أن تتجاوز نسبة الأصول غير المؤداة إلى اجمالي الأصول ١٠٪، وأن تصل تكلفة عملية إنقاذ البنوك نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي أو أن تؤدي مشاكل البنوك إلى تأمين عدد كبير منها، أو أن تؤدي إلى تدافع العملاء على سحب الودائع من البنوك، أو اتخاذ الحكومة إجراءات طوارئ متمثلة في تجميد الودائع، أو مد أجازات البنوك، أو تعميم ضمانات الودائع ١.

Demirguc-Kunt & Enrica Detragische, "The Determinants Of Banking In Developing & Developed Countries", IMF Staff Papers, Vol.45, No.1, 1998, P. 90, 91.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٢- أزمة أسعار الصرف أو أزمة العملة **Currency Crisis**: وهي الهجوم المضاربي على العملة يؤدي إلى انهيار قيمة العملة أو تدخل السلطات للدفاع عنها عبر استنزاف الاحتياطي أو رفع أسعار الفائدة^١.

وهي انهيار في أسعار الصرف (انخفاض شديد)، أو نضوب في احتياطي الصرف. نتيجة عمليات المضاربة على العملات وعدم استقرار سعر الصرف^٢.

وفي معظم الأحيان تترافق أزمات أسعار الصرف مع الأزمات المصرفية حيث أنه لا يمكن فصل أسعار الصرف عن العمليات التي تقوم بها المصارف، وفي الأوقات التي تحدث فيها أزمات أسعار الصرف تتغير أسعار الفائدة وهذا يؤثر على عمليات المصارف من جهة الإقراض أو قبول الودائع وتؤثر عليها من جهة الاحتياطات التي تملكها المصارف من العملات الأجنبية. وأزمات أسعار الصرف تعد من أكثر الأزمات التي حصلت في العالم فبين عامي ١٩٧٥-٢٠٠٧ حصلت ١٥٨ أزمة

^١ Krugman, Paul. (1979). A Model of Balance of Payment Crises. Journal of Money, Credit, and Banking. Vol. 11, 1113-55.

^٢ Barry Eichengreen and Richard Portes. (1987). The Anatomy of Financial Crisis. NBER Working Paper, Working Paper No. 2126.

متعلق بأزمات أسعار الصرف كان آخرها الأزمة التي حصلت في العام ١٩٧٥ في دول شرقي آسيا.

٣- أزمة سوق الأوراق المالية **Stock Market Crisis**: انهيار مفاجئ وسريع لأسعار الأسهم وتحدثت هذه الأزمات عندما يتم الإقبال بشكل كبير ومفاجئ على بيع الأوراق المالية من قبل حاملي هذه الأوراق في فترة زمنية محدودة وتؤدي هذه العملية إلى أضرار كبيرة بالنسبة للمنشآت والمنظمات والتي تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم هذه المنظمات وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لهذه المنشآت في السوق مما يؤدي إلى خسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيارها. ويتحقق هذا النوع من الأزمات عند وجود أزمة في أسواق المال تتسبب في ضعف قدرة الأسواق على أداء دورها بفاعلية، مما يعكس آثار سلبية كبيرة تمتد للاقتصاد الحقيقي.

٤- أزمة المديونية أو أزمة الديون الخارجية **Foreign Debt Crisis**:

تحدثت هذه الأزمة عندما تعجز الدولة عن سداد خدمات ديونها الخارجية من اقساط وفوائد والإعلان عن عدم المقدرة على خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

وأزمة الديون الخارجية للدول النامية، والتي توافقت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تعتبر إحدى التغيرات الهامة التي تواجه الدول المدينة والدائنة على حد سواء .

فمع النمو الشديد في الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية نفسه في مأزق شديد والذي يتمثل بصعوبة الاستمرارية في خدمة هذه الديون (الفوائد والأقساط) وفي نفس الوقت الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية مما أدى إلى أن بعض الدول النامية عجزت عن سداد أعباء هذه الديون قد بدأت تطالب الدائنين بتجميدها وإعادة جدولتها بالإضافة إلى الحصول على قروض ميسرة.

- أزمة الديون العالمية

في خريف عام ١٩٨٢ أعلنت المكسيك عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، دب زعر واضح في أروقة البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية الدائنة لها. ففي خضم الأزمة التي نجمت عن توقف المكسيك عن الدفع في عام ١٩٨٢، ومعها عدد آخر من كبريات الدول المدينة (الأرجنتين، فنزويلا، شيلي..) سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، إلى تقديم حزمة من «عمليات الإنقاذ المالي» بشكل سريع

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

وغير مألوف، لمواجهة هذا الموقف. وقد تمثل ذلك في تقديم قروض عاجلة لهذه الدول والموافقة على إعادة جدولة جانب كبير من ديونها الخارجية، مع فرض مجموعة من السياسات المجحفة التي تعين على هذه الدول قبولها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية بالداخل (شروط صندوق النقد الدولي)^١. وهذه الحزمة من عمليات الإنقاذ لم تكن في الحقيقة انقاذه لهذه الدول، بل كانت إنقاذا للبنوك الأمريكية الدائنة، ولدرء مخاطر الإفلاس المباشر لها.

- الجذور الحقيقية لأزمة الديون العالمية^٢:

حينما تحررت الدول المستعمرة والبلاد التابعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحصلت على استقلالها السياسي، فقدت الدول الرأسمالية السيطرة المباشرة على اقتصاديات هذه الدول، وفقدت معها بالتالي موارد هذه الدول وخيراتها مثل:

١- إمداد البلاد الرأسمالية بالمواد الخام والغذائية بأسعار منخفضة للغاية.

^١ راجع لمزيد من التفاصيل: William Cleine International Debt and the Stability of the World Economy, Institute for International Economics, Washington, D.C, 1983.

^٢ د. رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد والرأسمال والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧م، ص ١٤٨-١٧٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٢- تصريف فائض الانتاج السلعي الذي تضيق عن تحمله أسواق البلاد الرأسمالية.
٣- استثمار فوائض رؤوس الأموال والحصول على معدلات عالية الربح. ومن ثم التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الدورية؛ وساهمت في العمل على رفع مستويات الأجور والمعيشة بالبلاد الرأسمالية والتخلف في المستعمرات والبلاد التابعة. إن التقدم الاقتصادي في المراكز الرأسمالية الصناعية، والتخلف في باقي أجزاء العالم، هما إذن وجهان لعملة واحدة.

ونتيجة الاعتماد على الخارج الذي استغل الموارد المحلية، واتجه إلى إقامة وتنمية تلك المنتجات والسلع الاستهلاكية الترفية ونصف الضروري التي كانت تستورد من قبل، وقد أسهم ذلك بشكل واضح في زيادة عجز موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم في زيادة ديونها الخارجية وأدى ذلك إلى تفاقم الديون: ١

١- زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الحصول على المعدات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة.

^١ د. رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي»، مجلة الأهرام الاقتصادي، الحلقة الحادية والعشرون، تحت عنوان: مصيدة الديون الخارجية ودورها في تكييف البلاد المتخلفة، العدد رقم (٢٣٨) الصادر في ٧ مارس ١٩٨٣، ص ٤٧.

٢- زيادة الواردات من السلع الوسيطة التي تلزم لتشغيل عجلات الإنتاج لهذه الصناعات.

٣- التأثير على طريقة تخصيص الموارد المحدودة، وذلك بالتحيز لصالح هذه الصناعات وضد مصالح القطاعات المنتجة لسلع الاستهلاك الشعبي التي زادت الواردات منها فيما بعد نتيجة لتأخر النمو فيها ولزيادة أعداد السكان والدخول النقدية.

٤- إشاعة نمط استهلاكي ترفي، مما كان له تأثير قوية على إضعاف قوى الادخار وزيادة الميل للاستهلاك.

والحقيقة أن عملية إعادة الجدولة تبدأ بطلب أو بإعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة. وغالبا ما تتم هذه المفاوضات طبقا لقواعد (نادي باريس). وخلال مفاوضات إعادة الجدولة يقوم الدائنون بتحديد جملة من السياسات التي يتعين على البلد المدين أن يقبلها وتتعلق بسياسات التجارة الخارجية، وبسياسة الانفاق العام، وبالسياسة

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

الاستثمارية. وهي أمور تنصب على السياسة الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية لنظام الحكم.^١

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية تكون مطالب الدائنين كما يلي:

١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

٢- إلغاء الرقابة على الصرف، وتحرير التعامل في النقد الأجنبي.

٣- إلغاء القيود المفروضة على الواردات، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد.

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام، يطالب الدائنون بضرورة تقليل أو إلغاء العجز بالموازنة العامة للدولة لكي يمكن كبح التضخم، مثل:^٢

١- تقليل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

٢- إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل وتقليل التوظيف الحكومي للعمالة الجديدة.

^١ . محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم لندوة "الأزمة

المالية العالمية من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص ١٨.

^٢ د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية، محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ١٣.

٣- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

٤- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

ومحصلة هذه المطالب تهدف إلى فرملة نمو الطلب المحلي من خلال الضغط على استهلاك ذوي الدخل المحدود. وفي هذا الصدد يلاحظ أن الدائنين لا يطالبون بكبح نمو الاستهلاك الترفي.

وفيا يتعلق بالسياسة الاستثمارية يطالب الدائنون بضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك تحت حجة أن ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة ذات المديونية الخارجية الثقيلة ليس هو القروض العامة الخارجية وإنما الأموال الخاصة.¹

يتعين على البلد المدين قبل أن يوافق الدائنون على طلب إعادة جدولته ديونه أن يذعن لشروطين أساسيين:

¹ Breuer, Janice. (2004). An Exegesis on Currency and Banking Crisis.OPCIT, p28.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

— **الشرط الأول:** أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد تأخير على الأقساط المؤجل دفعها كإجراء عقابي حتى لا يقدم هذا البلد مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة. وعادة يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الاسم على القروض المعاد جدولتها.

— **الشرط الثاني:** أن البلد المدين يتعين عليه، في جميع الأحوال، أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذه الاتفاقية يطالب الصندوق بنفس المطالب التي تسلم بها الدائنون أثناء مفاوضات إعادة الجدولة. وبناء عليه يستعيد البلد المدين قدرته على الاقتراض من جديد. ويقوم الصندوق بتقديم سيولة نقدية للمساعدة في سد العجز بميزان المدفوعات. وهو عبارة عن تسهيل ائتماني في شكل شرائح سنوية. ويرتبط إعطاء كل شريحة بمدى التقدم في تنفيذ المطالب التي تعهد البلد بتنفيذها في خطاب النوايا الذي وقعه مع الصندوق. ويقوم الصندوق بإرسال بعثة خاصة كل ستة شهور للبلد المدين لكي يقيم ويراقب الوضع الاقتصادي.^١

^١ د. رضا عبد السلام، الأزمة، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، مرجع سابق، ص ٣٣.

فالدليون، بالإضافة إلى أنها أصبحت الآن أهم آلية من آليات نهب الفائض الاقتصادي بالبلاد المدينة، فإنها قد غدت الآن أهم وسيلة ضغط على تلك البلاد للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية^١.

المطلب الثاني

الأزمة المالية العالمية

نشأت الأزمة المالية العالمية بسبب السياسات المتبعة من قبل المصارف لكن من ناحية آثارها على الاقتصاد العالمي فنلاحظ أن هذه الأزمة أثرت على أسعار الأسهم في العالم وفي مديونية بعض الدول وكذلك أسعار صرف بعض العملات. ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية بالرأسمالية، وفي العام نفسه من إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦، ظهر كتاب ثروة الأمم للمفكر آدم سميث، ولم ينشغل الفكر الاقتصادي بأفكار التوازن في السوق، اعتمادًا على فكرة آدم سميث "اليد الخفية" ويقصد اليد المثلى في ضبط إيقاع السوق وتقدم هذه الحرية على التعاقد الحر وكانت الاختلافات التي تواجه السوق تعالج دون خلل في الاقتصاد.

^١ د. رمزي زكي، فكر الأزمة، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٧٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

وفي عام ١٨١٢ بدأت الثورات الاقتصادية والتراجع في حركة رأس المال الثابت والذي سبب الأزمة في ذلك الوقت.

وكان التضخم يُمتل قدرًا غير محسوس، وفي عام ١٩٢٩ تعرّض النظام الرأسمالي لأزمة عنيفة، سُميت بالكساد العظيم *The Great Depression* بسبب حرية السوق المطلقة، وطالب الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر بعدم تدخل الدولة عملاً لمبدأ اليد الخفية هي القادرة وحدها على ضبط النظام الاقتصادي، إعمالاً لأفكار آدم سميث ولكن حدث انهيار للبنوك والمؤسسات المالية ولم تعالج الأزمة وارتفعت البطالة لتصل إلى ٢٥٪ من قوة العمل، وقام روزفلت عام ١٩٥٤ بإنشاء عدد كبير من المشاريع العامة، مثل إنشاء شبكة الطرق والمشروعات الكبرى بناء على الأفكار الاقتصادية المالية للمفكر كينز، وقام روزفلت عام ١٩٤١م في جلب وكسب رضاء الطبقات العاملة والمحاربة بإرسال رسالة تتضمن الحريات الأربع التي رأى أن يعاد تشييد العالم على أساسها بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها تحرير الفرد من الحاجة^(١). بكسب

(١) Hoan Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers Inc, USA, 1981, p. 9.

الطبقات العاملة بإرسال رسالة تتضمن الحريات الأربعة لتشبيد المعالم بعد الحرب العالمية الثانية وأهمها تحرير الفرد من الحاجة^(١).

وفي أواخر الستينيات حدثت أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان على أثرها الخروج من قاعدة الذهب، وخروج رءوس الأموال للعمل في أوروبا خاصة، وظهرت أفكار ميلتون فريدمان في شأن نظرية كمية النقود الحديثة التي روجت لزيادة النقود وكمياتها وأدارت الدفع وروجت البنوك ومؤسسات التمويل هذه الفكرة للحفاظ على أرباحها حتى تصاعدت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ وانتشرت في دول العالم^(٢).

والأزمة المالية العالمية أدت لهبوط الدولار وتراجع حاد للبورصات وأفلس رابع أكبر بنك أمريكي ليمان برانرز، وتدهورت أسعار الأسهم تأثرًا بالأزمة العقارية الأمريكية، وضخت البنوك المركزية مئات المليارات لتوفير السيولة وإنقاذ البنوك والشركات من خطر الإفلاس.

(١) John Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers. Inc, U.S.A, 1981, p. 9.

(٢) د/ خلاف عبد الجابر خلاف، "طلب استيضاح جهود الحكومة في مواجهة الأزمة المالية العالمية"، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى المصري، في ١٤/١٢/٢٠٠٨، غير منشور، ص ٣٠٢.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨ بخطة مالية تتكلف تريليون دولار تتضمن شراء الدولة للمؤسسات المتعثرة وهو ما يقارب التأمين للمؤسسات المتعثرة. وفي هذه الأزمة المالية العالمية حدث إفلاس الكثير من البنوك حتى وصلت إلى أربعمئة بنك تم إفلاسهم، ولم يفلس مصرف إسلامي واحد في هذه الأزمة؛ مما أدهش العالم والخبراء الاقتصاديين.

وحيث إن الأسواق المالية العالمية تعرّضت لأزمة مالية نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعرض لها السوق المالي الأمريكي وتوقف المدينين عن السداد للبنوك نتيجة فقدانهم وظائفهم وعدم قدرتهم على سداد أقساط العقارات وأفلست شركات التأمين، نتيجة سداد قيمة التأمين على السندات وتوقفت البنوك عن السداد وأفلست المؤسسات المالية وانتقلت هذه الأزمة إلى الأسواق الأوروبية نتيجة قيام البنوك الأوروبية بشراء سندات الرهن العقاري من البنوك الأمريكية مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار الأصول الحقيقية والمالية^١، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية.

Taylor, John B. (2009). The Financial Crisis and the Policy Responses: ^١ An Empirical Analysis of What Went Wrong. Critical Review, Vol. 21(2-3)
The Economist, October 18, 2007.

لم ينتبه صانعو السياسة ومتخذو القرار في الاقتصاديات الرئيسة وربما لم يرغبوا في التنبه إلى أن العوامل التي أدت إلى الأزمة كانت موجودة وقائمة على المستويين المحلي والدولي منذ سنوات طويلة بل عقود طويلة، ولذلك بدت الأزمة كدوامة مالية واقتصادية بدأت دورانها، ودخل الاقتصاد العالمي في أسر أزمة من أصعب أزماته المالية والاقتصادية وأخطرها وأعنفها^(١).

ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية الحالية في البداية في شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ عندما قامت الحكومة الألمانية بالتدخل لإنقاذ المصرفين الألمانيين Sachsen LB وKB الذين كانا قد قاما بالاستثمار بإفراط وعلى نحو مبالغ فيه في الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية الرديئة/ الثانوية من خلال ما يعرف بآليات خارج الميزانية ٢٠٠٧، ولم يمر شهر إلا وكانت الأزمة قد انتقلت إلى بريطانيا حيث تكالب المودعون في صفوف طويلة أمام أبواب بنك Northern Rock خامس أكبر البنوك البريطانية التي تقدم القروض العقارية، وهو ما مثل حالة من الفزعة المالية، واضطرت بعض المؤسسات المصرفية العملاقة في Wall Street شارع المال والأعمال في

^١ د/ محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، النظرية والتطبيق والتحديات، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢م، ص ٢٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ونظيرتها في أوروبا إلى تخفيض قيمة أصولها بمقادير ضخمة وكان من نتائج ذلك أن استولى العملاق المالي JP Morgan Chase على 3 ears Stearns خامس أكبر بنك استثمار في الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ٢٠٠٨ ٢٠٠٩، (Park)، وتساعد الخط الدرامي القمة الأزمة التالية ليحمل إلى قمته بانهييار Lehman Brothers في سبتمبر ٢٠٠٨^١.

وقد تبدت صعوبة وخطورة وعنف الأزمة في ثلاثة جوانب هامة: اتساع نطاقها ليشمل أركان الكرة الأرضية الأربعة وفداحة الخسائر التي خلفتها الأزمة والمدي الزمني للأزمة والذي لا يبدو أنه وصل للنهاية.

لم تقتصر تأثيرات الأزمة على المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة في الغرب فقط بل امتدت آثارها للإدارات المحلية في بعض المدن الصغيرة في النرويج وأستراليا التي فقدت معظم مدخراتها العزيزة»، وكان عليها أن تسعى لتدبير موارد طارئة لتستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وفي آسيا لم تستطع بعض البنوك الكورية تدبير بعض احتياجاتها الضرورية من السيولة، ولم تختلف الصورة كثيرا في بعض الدول الأفريقية

^١ د. كمال امين الوصال، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ١٩٠ وما بعدها.

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

وإن اختلفت درجة التأثير بالأزمة، وكان الخيط الذي يربط بين هذه التداعيات والآثار هو الأزمة المالية العالمية.

وعلى صعيد خسائر الأزمة تصل بعض التقديرات بإجمالي الخسائر العالمية إلى ٤٠ تريليون دولار وهو ما يعادل ثلثي الناتج العالمي لعام ٢٠٠٨، ويتمثل الجزء الأكبر من هذه الخسائر ٣٥ تريليون دولار في خسائر أسهم شركات المساهمة العامة، أما بقية الخسائر التي تبلغ ٥ تريليون دولار فكانت من نصيب الشركات الخاصة والعقارات، ووفقاً لصندوق النقد الدولي يقدر إجمالي خسائر الائتمان عالمياً بـ ٤ تريليون دولار، تحملت البنوك ثلاثة أرباعها، وتحمل الربع الباقي المستثمرون الآخرون بخلاف البنوك ٢٠٠٩، وتوضح الإحصاءات حتى يونيو ٢٠١١ أن عدد البنوك التي أفلست منذ بداية الأزمة أغسطس ٢٠٠٧ بلغ ٣٥٨ بنكا في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

(١) المرجع السابق، ص ١٩٠ وما بعدها.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

المظاهر المالية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأزمة^(١):

- المظاهر المالية للأزمة:

أكد رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس أن النظام المالي العالمي يقف على شفير الانهيار الكامل، من خلال انهيار البورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية وانخفاض أسعار الأسهم وسقوط المؤسسات المالية والبنوك الكبرى، حتى إن عدد البنوك التي أفلست في عام ٢٠١١ حوالي ٤٠٠ بنك.

- المظاهر الاقتصادية للأزمة:

الأزمة في الاقتصاد كانت في الانكماش الاقتصادي الذي تحول إلى ركود وأثر في حركة الأسواق وانخفاض معدل النمو وتأثر الائتمان بالأزمة وأدى لانكماش اقتصادي ملحوظ في الاقتصاد العالمي وتأثرت نواحي الحياة بالأزمة الاقتصادية سواء في الاستثمار أو الادخار أو التوظيف وأدى ذلك إلى اختلال الأسواق المالية^٢.

(١) د/ عبد الباسط وفا، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ١٠٦ - ١١١.

^٢ Dunaway, Steven. (2009). Global Imbalances and the Financial Crisis.

Council Special Report, Council on Foreign Relations Report, No.44, March 2009 (Washington: USA).

- المظاهر الاجتماعية للأزمة: وانعكست الأزمة على المجتمع والنشاط الاجتماعي بزيادة الفقر وزيادة عدد العائلات الفقيرة الأمريكية وتأثرت الحياة الاجتماعية نتيجة الأزمة المالية العالمية.

أسباب الأزمة المالية العالمية:

يمكن تلخيص أسباب الأزمة المالية العالمية في العناصر التالية:

- التوسع في القروض:

من أسباب حدوث الأزمة المالية التوسع في القروض العقارية في السوق الأمريكي خاصة والأسواق العالمية عامة، وارتفع أسعار العقارات نتيجة القروض وهي ليست أسعار حقيقية ومع تراجع النمو الاقتصادي تراجعت أسعار العقارات^١ وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة وعدم القدرة على سداد القروض وأدى ذلك إلى حدوث الأزمة، وأزمة الرهن العقاري سببها الرئيسي سعر الفائدة في النظام المصرفي لاستغلال حاجة الناس لشراء المنازل فالأزمة العالمية بسبب التوسع

^١ Stiglitz, Joseph E. (2008). Interpreting the Causes of the Great Recession of 2008, Unpublished Manuscript.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

في القروض بفائدة أخذا وعطاء مما أدى لانعدام السيولة في البنوك لعدم استرداد الديون المترتبة على العقارات (١).

وكانت المصارف في الولايات المتحدة تمنح قروضا بأسعار فائدة ١٪ لشراء عقارات ورهن هذا العقار للمصرف ضماناً للقرض، وفي العامين ٢٠٠٦_٢٠٠٧ كان عدد كبير من المقترضين عاجزين عن سداد الأقساط الخاصة بقروضهم وقد أجبرت المصارف هؤلاء المقترضين على بيع عقاراتهم لسداد الأقساط ففي العام ٢٠٠٧ تعرض ١,٣٠٠,٠٠٠ منزل لمطالبة قانونية بالمصادرة وفي العام ٢٠٠٨ كان ٤,٠٠٠,٠٠٠ منزل معروضاً للبيع مما أدى إلى انخفاض الأسعار لهذه العقارات مما كلف المصارف خسائر كبيرة عجزت من خلاله عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مما أدى إلى قيام المودعين بالإسراع لسحب ودائعهم.

- الرقابة غير الجادة للنظام المصرفي:

تم منح القروض العقارية من المصارف دون ضوابط أو رقابة، مما أدى إلى مخاطر كبيرة، والأزمة المالية تكمن في أن البنك المركزي الأمريكي بنك الاتحاد الفيدرالي لم

(١) د/ عبد الستار التيهي، الأزمة المالية المعاصرة، الأسباب والمعالجة، قراءة اقتصادية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لأكاديمية الشرطة، المحور القانوني، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

يقم بواجباته الإشرافية والرقابية والتفتيشية في متابعة النظام المصرفي والسبب أن النظام الرأسمالي الأمريكي يعطي مطلق الحرية الاقتصادية للأفراد والائتمان لأنه يعتبره محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي^(١)، مما يؤدي إلى استثمار الأموال طلباً للربح فقط، مما أدى إلى حدوث الأزمة.

- الفساد الأخلاقي والاقتصادي:

أدى الفساد الأخلاقي والاقتصادي مثل الاستغلال والغش والاحتكار والأرباح الفاحشة والأسعار الوهمية، التي تؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم النقدي وذلك سببه الفساد الذي انتشر في إدارة المصارف الكبرى.

- المعاملات النقدية الوهمية (التوريق):

يقوم النظام المالي الحالي على جملة من المعاملات الوهمية التي تقوم على الاحتيال وعلى المقامرات والمراهنات والمخاطرة من خلال ائتمان البنوك والقروض بفائدة لإنفاقها في مشاريع استهلاكية وعندما حدثت الأزمة المالية انهارت هذه المعاملات النقدية الوهمية.

(١) د/ عبد الباسط وفا، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

انتشار عمليات التوريق^(١):

تعني قيام مؤسسة مالية بتمويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمون بأصول إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص تسمى شركة التوريق، بهدف إصدار أوراق مالية جديدة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، يعنى أن مؤسسات التمويل العقاري تقوم ببيع قروضها العقارية مع المواطنين إلى شركات التوريق بأقل من قيمتها ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات قابلة للتداول بقيمة هذه الديون وتطرحها للاكتتاب العام بقيمة إجمالية أكبر من ثمن الشراء^(٢).

وأدى ذلك في الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع القروض المتعثرة وعجز الأفراد والمؤسسات عن سداد أقساط القروض المستحقة.

- جدولة الديون بفائدة أعلى:

يقوم النظام المالي المصرفي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو استبدال القرض واجب السداد بقرض جديد مؤجل وبسعر فائدة مرتفعة كما هو الحال في الربا

(١) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٢) Yoon- Shik, Park (2009). The Role of Financial Innovations in the .Current Global Financial Crisis. Seoul Journal of Economics, 2212

الجاهلي على الأساس (تقضي أم تربي) ويرتب ذلك أعباء على المدين ويظهر عجزه عن السداد فيؤدي لحصول أزمة مالية.

- التوسع في بطاقات الائتمان:

التوسع في بطاقات الائتمان أدى لعملية السحب على المكشوف بسبب عدم توافر أرصدة لها، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية يزداد عليه سعر الفائدة، ويتم الحجز عليه أو رهن منزله وأدى ذلك إلى خلل وأزمة في البنوك وأزمة مالية^(١).

من أسباب الأزمة المالية العالمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

أحد أسباب الأزمة هو موضوع الرهن العقاري وما حدث فيه من تصرفات أدت لهذه الأزمة، والرهن العقاري في صورته في البنوك التقليدية غير جائز شرعا وفقا لما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦/١/٥٢ دورة مارس ١٩٩٩م.

(١) د/ عبد الستار الهيتي، "الأزمة المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

كذلك عملية إعادة بيع العقار المرهون مرة أخرى مسألة غير جائزة شرعا، لأن الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة^(١).

وكذلك التوريق في غير جائز شرعا طبقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١١/٤/٩٢ دورة ١١ في شهر نوفمبر ١٩٨٨ "ولا يجوز بيع الدين المؤجل بغير الدين بنقد معجل من جنسه، أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما أنه لا يجوز بيع الدين بنقد مؤجل من جنسه، أو من غير جنسه لأنه يعد من بيع المؤجل دفعه بالمؤجل قبضه (الكالئ بالكالئ)".

ولذلك قال النبي ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك"^(٢).

فنهى النبي ﷺ عن بيع الإنسان ما لا يملك وبيع الدين بالدين لأنه لا يسلم فيها سلعة ولا يدفع فيها ثمنًا إلا نسيئة.

(١) د/ رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، في أبريل ٢٠٠٩، ص ٣٦.

(٢) رواه أحمد في مسنده عن حكيم بن حزام (٤٠٢/٣)، وسنن الترمذي رقم ١٢٣٤.

- تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري:

فى إطار العولمة فإن الركود فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أثر سلباً على مصر باعتبار أن هذه المناطق تمثل أكبر الأسواق بالنسبة لمصر، ولكن نظراً لأن مصر صادراتها قليلة فلم يكن للأزمة المالية تأثير كبير على الاقتصاد المصرى، ولم يكن ذلك لقوة الاقتصاد المصرى، بل لضعف علاقاته بالعالم الخارجى.

و من أهم المؤشرات الاقتصادية التى يمكن الإشارة إليها لتعكس مدى تأثرنا بالأزمة المالية العالمية هى (١):

١- معدل النمو الاقتصادي.:

انعكست الأزمة المالية العالمية على انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي فى مصر من ٧.٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٤.٧٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بتراجع قدره ٢.٥٪.

(١) راجع: د/ فخري الدين الفقى، اقتصاديات مصر فى الفترة (١٨٠٥ — ٢٠١٢م)، مطبعة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣٠ وما بعدها، تقارير متنوعة من البنك المركزى المصرى ووزارة المالية.

٢ - ميزان المدفوعات:

كان للأزمة أثر سلبي على ميزان المدفوعات المصري من حيث الميزان التجاري، بالإضافة إلى المساعدات الأجنبية والتحويلات الخارجية لمصر، سواء كانت التحويلات الخاصة أو التحويلات الحكومية متضمنة المساعدات، كما تأثر الميزان الرأسمالي المصري نتيجة تأثر الاستثمارات الأجنبية بالداخل.

٣ - مؤشر البورصة المصرية:

كان يوم الثلاثاء ٧ أكتوبر ٢٠٠٨ يوماً أسود في تاريخ البورصة المصرية؛ إذ شهد السوق تراجعاً حاداً في أداء المؤشر؛ حيث انخفض بحوالي ١٦٪ وذلك وسط حالة من الذعر والقلق من تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة العالمية، وهذا التراجع لم ينتج عن تعثر أى شركات أو بنوك مصرية، وإنما يعود إلى عمليات تسجيل المحافظ من الأجانب والعرب حتى يتمكنوا من دعم محافظهم المالية بالأسواق العالمية؛ وبالتالي زيادة عمليات البيع.

٤ - البنوك:

نجح البنك المركزي من خلال إجراءات حاسمة وواضحة في تقليل تأثير التقلبات العالمية؛ لأن معظم استثمارات البنوك المحلية موجهة إلى الداخل؛ لذا لم يكن للأزمة أى أثر على استثمارات البنوك.

٥ - قطاع البترول:

انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة أثر على حصة مصر من البترول، وهو ما بدأت مؤشراتته خلال الفترة (يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٨ إذ حقق الميزان البترولى فائضاً بلغ ١.٦ مليار دولار فقط مقابل ٣.٥ مليار دولار خلال الفترة (أبريل - يونيو) ٢٠٠٨.

(١)

٦ - الصادرات السلعية:

انخفضت الصادرات السلعية إلى أوروبا والولايات المتحدة جراء الأزمة.

٧ - تحويلات العاملين بالخارج:

انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج مع تأثر دول الخليج بالأزمة.

(١) تقارير متنوعة من البنك المركزي المصري ووزارة المالية ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٨ - الاستثمارات:

لم تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بشدة من الأزمة المالية؛ بسبب أن معظم تلك الاستثمارات قائمة بالفعل.

والخلاصة أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر تأثيراً كبيراً في مصر، ولكن انخفض حجم تحويلات المصريين بنحو ٦٠٠ مليون دولار، وانخفضت صادرات مصر من البترول بنحو ٣ مليار دولار، وانخفضت إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وكذلك الاستثمارات الأجنبية بنحو ٣,٥ مليار دولار، وانخفض معدل النمو الاقتصادي من ٨٪ إلى ٤,٨٪ (١).

ولا يمكننا القول بأن آثار الأزمة المالية انتهت في مصر؛ لأنه منذ سنة ٢٠١١ تضافرت عوامل أخرى مع الأزمة المالية العالمية في التأثير على الاقتصاد المصري، وهو ما شهدته مصر من أحداث سياسية وأمنية واقتصادية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

(١) راجع: د/ فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

المبحث الثالث

طرق مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية

تعددت التعريفات لمفهوم مواجهة الأزمات، وإن كان المعنى العام لمجمل هذه التعريفات واحد وهو "كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها" وإن كان لكل باحث تعريف مختلف في مفرداته ولكنه متفق في معناه.

فيعرف الباحث البريطاني (ويليامز) إدارة الأزمات "بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها".

في حين يرى البعض أن مواجهة وإدارة الأزمات يجب أن تنطلق من إدارة الأزمة القائمة ذاتها وتتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسة والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

من خلال التنبؤ والاختيار الاستراتيجي للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة.

وكذلك هي سلسلة من الاجراءات يقوم بها فريق ادارة الازمه لمجابهه الاحداث وتداعياتها، بدءا من وقوعها وحتى انتهاءها بما يتطلب اتخاذ اجراءات وقرارات فورية وسريعه تعتمد على دقه قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة وحاسب ردود الافعال المتوقعه للاطراف الأخرى للأزمة.

المطلب الأول: مراحل وأساليب التعامل مع الازمات الاقتصادية والمالية

المطلب الثاني: كيفية مواجهة أنواع الازمات الاقتصادية والمالية.

المطلب الأول

مراحل وأساليب التعامل مع الازمات الاقتصادية والمالية

أولاً- مراحل إدارة الأزمات:

١. الإنذار المبكر وهو الإنذار بوقوع الازمة: وهي الحد من أسباب الأزمة

وتخفيض مخاطرها.^١

٢. الاستعداد والوقاية: وهو تدريب العاملين على الوقاية من الأزمات

والاستعداد لجميع الاحتمالات والسيناريوهات للمشاكل والأزمات.^٢

٣. احتواء الأضرار أو الحد منها: وهو تنفيذ خطة العمل لمواجهة الأزمات

وتقليل آثارها وعلاجها وهي المهمة الأساسية من مهام إدارة الأزمات.^٣

٤. استعادة النشاط: وذلك بالتخطيط الاقتصادي لإعادة التوازن بعد الأزمة

وهي مرحلة تتطلب دعم مالي وقدرات فنية كبيرة

^١ حسين السيد حسين محمد القاضي، " المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي ، مرجع سابق، ص ١٤٣ .

^٢ راجع: هبة محمود الباز، "الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٨٩ .

^٣ راجع: إبراهيم شريف السيد وآخرون، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -"، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٥. **التعلم:** وهي التعلم من الخبرات السابقة لجميع المؤسسات التي تتعرض

للأزمات ووكيفية الخروج منها.^١

ثانياً - **أساليب حل الأزمة وكيفية التعامل معها:** هناك نوعان من أساليب حل الأزمات

أ- الطرق التقليدية:

إنكار الأزمة: وهو إنكار الأزمة وقت حدوثها بمعنى التعتيم الإعلامي على الأزمات التي تمر بها المؤسسات مثل التعتيم الإعلامي على التعرض للأوبئة أو الأمراض المعدية وما الي ذلك.

كبت الأزمة: وهو التعامل بشكل فعال ومباشر مع الأزمة وقت حدوثها

إخماد الأزمة: وهو التعامل بطريقة تعتمد على الصدام العنيف للتعامل مع الأزمة

بخس الأزمة: وهي التقليل من آثار الأزمة وعدم أهميتها

تفريغ الأزمة: وهي إيجاد طرق وسبل جديدة و متعددة تستوعب الأزمة والتقليل من

خطورتها، ويكون التفريغ على ثلاث مراحل:^٢

^١ د. رضا عبد السلام، اخبار العولمة الرأسمالية مرجع سابق، ص ١٧.

^٢ إبراهيم عبد العزيز التجارة الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، مرجع سابق، ص ٣٣.

- مرحلة الصدام: مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة.

- مرحلة وضع البدائل.

- مرحلة التفاوض مع أصحاب كل فرع أو بديل.

- عزل قوى الأزمة: يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها

عن مسار الأزمة وعن مؤيديها.^١

ب- الطرق غير التقليدية:^٢

- طريقة فرق العمل.
- طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات.
- طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات.^٣
- طريقة الاحتواء.
- طريقة تصعيد الأزمة
- طريقة تفرغ الأزمة من مضمونها^٤

^١ المرجع السابق

^٢ غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ٥٥-٦٠.

^٣ المرجع السابق، ص ١٥٢.

^٤ وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، والنتائج، مرجع سابق، ص ٣٤.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

• طريقة تفتيت الأزمات.

• طريقة الوفرة الوهمية

• طريقة احتواء وتحويل مسار الأزمة.^١

ثالثاً: الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية

ونتعرض لاهم اجراءات مواجهة الازمات الاقتصادية والمالية ومنها:

١ - تشكيل فريق عمل لإدارة الأزمات الاقتصادية:

تكوين فريق لإدارة الأزمات يكون تمثيلاً لأعلى سلطة لأن الأزمة تتطلب ردود أفعال غير تقليدية مقيدة بضيق الوقت وضغوط الموقف هذا نرى معظم الشركات اليابانية تتجه نحو اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات كما أن الشركات اليابانية تفضل دائماً استخدام الاجتماعات كوسيلة لحل الأزمات ويطلق على هذا النوع من هذه الاجتماعات بحلقات الجودة اليابانية والتي تعتبر بدورها واحدة من المهام المستخدمة في تحديد الأزمات والمشاكل وكيفية تحليلها" لذا نرى أهمية تبني المنظمات لعملية اللامركزية عند تكوينها لفريق إدارة الأزمات.

٢ - التخطيط الاقتصادي كمتطلب أساسي:

^١ وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، والنتائج، مرجع سابق، ص ٤٤.

التخطيط الاقتصادي يعد أحد الركائز الأساسية لمواجهة الأزمات مما يتطلب التدريب

وتعلم التخطيط اللازم لمواجهة الأزمات لمن حدوثها أو الحد من آثارها.^١

٣- اتباع الوسائل العلمية للتعامل، مثل المحاكاة والسيناريوهات:

يجب الاعتماد على الطرق العلمية والوسائل المختلفة مثل المحاكاة ووضع السيناريوهات

للتعامل مع الأزمة لإيجاد بدائل وحلول مقترحة للخروج منها.^٢

٤- التنبؤ الوقائي:

وتعتمد على تجميع المعلومات وتحليلها لتوقع ردود الفعل من خلال إنشاء مركز لإدارة

الأزمات للسيطرة عليها.

٥- الإدراك لمراحل تطور الأزمة من خلال الاخذ بالاسلوب العلمي:

أ- إدراك أهمية الوقت في مواجهة إدارة الأزمات والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات

المناسبة والسرعة في توجية فريق إدارة الأزمات.^٣

^١ محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٧٠ وما بعدها.

^٢ جاسم محمد الذهبي، "التطوير الإداري مداخل ونظريات، عمليات واستراتيجيات، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص ٢١ وما بعدها.

^٣ يوسف احمد أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل؛ الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009. ص ١٧

وما بعدها

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

ب- إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المنظمة
وبكافة الأزمات التي قد تتعرض لها.^١

ج- توافر نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر
وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذي القرار.^٢

د- الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات.^٣

٦- الاعتماد على مراكز البحوث والإستشارات والاعتماد على الخبراء

والمختصين في مجال الإدارة المالية: إعداد الدراسات المتكاملة وتطوير

أجهزة صنع القرار والدراسة المستمرة للرأي العام والتنسيق المستمر مع الأجهزة

المختصة^٤

٧- تعبئة وتجميع الموارد المالية لتمويل التنمية: القدرة على حشد وتعبئة الموارد

^١ Peter Oneill (2003). "Developing an Effective Crisis Media Plan", 21st Century Emergency Management. Australia Canberra. P55

^٢ فريد راغب النجار، الأزمات والكوارث في القرن ٢١ المقارنات - الاستراتيجيات السلوكيات الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٩م. ص ٤٤.

^٣ Miller Marcus (2002). "On Responding to the Challenge of Globalization" Discussion paper No.265. May. P195

^٤ غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٢٠، ١٢١.

المتاحة مع تعظيم الشعور الوطني.^١

٨- يجب إقامة شبكة علاقات واسعة مع الخبراء الماليين في داخل الدولة أو

الخبراء الماليين في دول أخرى للاستفادة من تجاربهم ومحاولة تحقيق

التنسيق فيما بينهم لمحاولة تفادي الأزمة: وذلك بالاعتماد على بعض الخبراء

الاقتصاديين لعرض تجاربهم وخبراتهم وكيفية تعاملهم مع هذه الأزمة، ومن هنا

يظهر لنا الدور الذي يلعبه للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها.^٢

٩- لابد من وجود سجل للأزمات توثق به المنظمات أو الدول كل المواقف التي

تعتبرها أزمات من شأنها تهديد كيان المنظمة أو الدولة^٣

^١ بورود زيكس، ادوارد ب،؛ ادارة المخاطر والأزمات والأمن؛ ترجمة د. احمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م. ص ١٨

^٢ ماجد محمد، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، ط١، الأوائل للنشر والتوزيع سورية، دمشق، ٢٠٠٢م. ص ٢٤

^٣ Delhaise Philippe. "Asia in Crisis the implosion of Banking and Finance" systems" John Wiley & Sons (Asia) pta.Ltd ,1998, p56

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

من كل ما سبق نجد أن المتطلب الأساسي في مجال إدارة الأزمات الاقتصادية هو التخطيط الاقتصادي التنبؤي للازمات قبل حدوثها من خلال إنشاء فريق لإدارة كل أزمة تمر بها الدولة أو المؤسسة والذي يتيح أفضل الطرق العلمية لمجابهة الأزمات المحتملة.

المطلب الثاني

كيفية مواجهة أنواع الازمات الاقتصادية والمالية

أولاً: كيفية مواجهة الأزمات المصرفية:

اعتماد أسلوب التنوع في عمل المصرف وكذلك ضرورة التأمين ضد المخاطر، وعدم الاعتماد الكبير على المشتقات المالية، والاحتفاظ بسيولة كافية في المؤسسات المالية، والتقييم الجيد للقروض حيث يجب فرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض التي تتسم بالمخاطرة، وكذلك تقييم الوضع المالي للمقترضين، وخفض حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة بفرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية، ويمكن خفضه في حالات احتياج المصارف للسيولة وقت الأزمات، وإتباع المعايير الدولية كمييار لجنة بازل لكفاية رأس المال، وتقليص دور الدولة من خلال برنامج الخصخصة القطاع المصرفي وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي، وتحسين نظام الحوافز لملاك

المصارف وإداراتها العليا لتعزيز أنشطة المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول واعمال المصرف، ومنع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على اعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي، وإعطاء استقلالية أكثر للمصارف المركزية، وفتح المجال للمصارف الجديدة محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة، ورفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به، والرقابة الوقائية وتتبع إعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية. (١)

ثانياً: كيفية مواجهة أزمات أسعار الصرف:

اهمية ادارة الأزمات التي تحدث في أسعار الصرف وخاصة قبل حدوث الأزمة والقيام ببعض الإجراءات التي قد تجنب منظّمته الكثير من الخسائر فمن هذه الإجراءات نذكر ما يلي :

(١) غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

الاستفادة من بعض المعايير التي تدل على قرب حدوث الأزمات في أسعار الصرف ومنها:^١

أ_ قبل انفجار الأزمة فإن القيمة الحقيقية للعملة تكون أعلى من قيمتها خلال الفترة العادية تصل هذه النسبة إلى ٢٥٪ بالنسبة للدول الناشئة.

ب_ الأحداث المؤدية إلى أزمة صرف تتلخص في التوسع الاقتصادي مصحوباً بسياسة نقدية توسعية، ونمو قوي للاقتراض المحلي.

ج_ في بعض الأحيان وجود تضخم مرتفع.

د_ التضخم في الأسواق الناشئة كان ١٠-١٥٪ أعلى من الفترات العادية.

- الاعتماد على بعض البيانات يسمح بتحديد أزمات الصرف بشكل جيد من أهم هذه المؤشرات (معدل تغير سعر العملة).

- عند توقع حدوث هذه الأزمة يجب محاولة الاحتفاظ ببعض العملات الأجنبية لتمويل بعض العمليات الخارجية في أثناء الأزمة.

¹ Demirguc-Kunt & Enrica Detragiache, "The Determinants Of Banking In Developing & Developed Countries", opcit, P99.

- دلت الأزمات التي حدثت في الماضي أن أسعار الفائدة عند حدوث أزمة أسعار الصرف تتجه للارتفاع فيجب محاولة تجنب الحصول على قروض مصرفية قد تؤدي إلى حدوث بعض المشكلات للمنظمة في حال عدم القدرة على تسديد الأقساط مع الفوائد

- عند حدوث أزمة في أسعار الصرف تزداد أسعار الفائدة عما كانت قبل الأزمة وتصبح عملية الاقتراض من المصارف عملية غير مجدية فيمكن الاستفادة من طرق أخرج لتمويل العمليات كإصدار سندات أو أسهم.^١

- من الأمثلة على أزمة أسعار الصرف، الأزمة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧: بدأت هذه الأزمة في تايلاند ثم امتدت إلى أندونيسيا والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية، حيث قامت هذه الدول بالقيام بتحرير أسواقها نحو دخول الرساميل الأجنبية بطريقة غير مدروسة، حيث كانت المصارف في هذه الدول تعتمد على الاستثمارات الخارجية وكانت تقوم بالاعتماد على الإستدانة من مقرضين أجنبى وبالعملات الأجنبية عن طريق القروض متوسطة وطويلة الأجل وتمنح قروضاً قصيرة

^١ د. رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد والرأسمال والفكر التنموي العربي، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٧٦.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

الأجل وعند بدء الأزمة قام المستثمرون بسحب أمواله من البلاد مما اضطر البنوك إلى استهلاك رساميلها لتغطية تلك الخسائر مما كان سبباً في انهيار بعضها وتقليص بعضها الآخر، وعندما حصل المستثمرون على أموالهم بدؤوا بتحويل أموالهم من العملة المحلية لهذه الدول إلى الدولار أو الين الياباني وبسبب أن البنوك المركزية في هذه الدول لم تكن تحوي على كمية كافية من الاحتياطات من العملات الأجنبية فقد اضطرت هذه الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها حيث انخفضت قيمة عملة أندونيسيا مثلاً إلى ٧٠٪ من قيمتها مما أدى لخسائر كبيرة.

ثالثاً: كيفية مواجهة أزمة الأسواق المالية:

- من الأزمات المالية التي حدثت في العالم، أزمة يوم الاثنين الأسود ١٩ تشرين الأول ١٩٨٧ حيث حدثت هذه الأزمة في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين في بورصة نيويورك في ذلك بخلل في التوازن بين العرض والطلب والسبب تدفق في أوامر البيع لم يسبق له مثيل على كافة الأسهم وكان السبب الرئيسي في هذه الأزمة هي أزمة في السوق الآسيوية اتجهت للولايات المتحدة نتيجة فرق التوقيت بين آسيا والولايات المتحدة وانتهت هذه الأزمة بأن تدخلت الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها وتدخل البنك المركزي وذلك بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأسواق

المالية وقرب الإقفال في يوم الثلاثاء بدأت أسعار الأسهم تتجه إلى الصعود وريداً رويداً.^١

فلا بد من التوجيه بالقيام بشراء أسهم هذه الشركة من السوق وخاصة إذا كانت هناك توقعات كبيرة بأن الإقبال على بيع الأسهم سيبقى مستمراً.

- يوجد بعض الفرص في هذه الأزمات يمكن الاستفادة منها: إن أقدم عدد من المستثمرين قليلي الخبرة والمعرفة بأسواق المال على بيع أوراق مالية بأسعار أقل مما ينبغي، سوف يجد فيه الخبير المالي الذي يتسم بالرشد فرصة سانحة لتحقيق أرباح غير عادية، وذلك بمواجهة أوامر البيع بأوامر شراء فورية.^٢

رابعاً: كيفية مواجهة أزمات المديونية:

- يجب متابعة نسب المديونية الخارجية للتنبؤ بحدوث أزمة قبل حدوثها لمحاولة تجنبها ويجب عليه الحصول على تقارير دورية عن الديون الخارجية وتاريخ استحقاقها وخاصة القروض الممولة من مصادر خاصة التي تكون في الغالب ذات سعر فائدة

^١ المرجع السابق، ص ١٥٠.

^٢ Breuer, Janice. (2004). An Exegesis on Currency and Banking Crisis.OPCIT, p35.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

كبير وفترة استحقاق قصيرة وفي معظم الأحيان تجبر هذه المؤسسات المالية الخاصة الدول المقترضة على سداد الدين أو إعادة هيكلته بفائدة أعلى.

- عند حصول أزمة ديون خارجية تضعف معدلات النمو والإنفاق الحكومي على بعض المشاريع الحيوية في هذه الدول كطرق المواصلات مثلاً والتي تساعد المنظمات في أداء أعمالها فستكون المنظمة مجبرة على القيام ببعض المشاريع للقيام بأعمالها.

- تقوم الدول ذات المديونية العالية باستخدام بعضاً من إنتاجها المحلي لخدمة هذه الديون مما يؤدي إلى بعض المشكلات بالنسبة للمنظمات في تأمين بعض المواد التي تحتاجها فيجب البحث عن مصادر أخرى لتأمين هذه الموارد وهنا يظهر لنا أثر التنبؤ بحدوث هذه الأزمات حيث يقوم بتأمين احتياجاته من المواد والحفاظ بكميات من القطع الأجنبي.¹

- يوجد بعض الفرص في هذه الأزمات حيث تمتع الدول التي تعاني من مديونية كبيرة عن استيراد بعض المواد بسبب التزاماتها، فيمكن للمنظمات التي تملك طاقات

¹ Taylor, John B. (2009). The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong. Opcit, p55.

كبيرة على إنتاج هذه المواد وتصريفها بسهولة في السوق المحلي بسبب الطلب الكبير عليه.

- وكمثال على هذه الأزمة نذكر أزمة المديونية الخارجية للدول العربية في السبعينيات والثمانينات من القرض الماضي وأزمة الأرجنتين منذ سنوات وأزمة اليونان.

خامساً: كيفية مواجهة الأزمة المالية:

بسبب الكساد ونقص السيولة تعاني المنظمات من مشاكل كبيرة في عدم القدرة على تصريف منتجاتها أو عدم القدرة على الحصول قروض للقيام بالتوسع في بعض نشاطاتها أو لتمويل عملياتها وبالتالي يمكن القيام بما يلي:

- الموازنة بين عدة بدائل عند الحاجة للحصول على قروض بين الاقتراض من المؤسسات المالية أو عن طريق إصدار السندات أو إصدار أسهم.
- استخدام سياسات لتصريف المنتجات مثل خصومات سعرية على المنتجات أو تمويل عمليات ترويجية أو تمويل بعض عمليات التصدير.
- القيام بعملية تأمين على الموجودات وممتلكات من مباني وعقارات ومعدات تجنباً لأي خطر قد يصيبها.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

- محاولة الاحتفاظ بنسبة من الأرباح لمواجهة التحديات التي قد تصيب في المستقبل.

- إقامة صناديق سيادية أو صناديق تحوط.

وظهرت أفكار اقتصادية لاستغلال الأزمات الاقتصادية وهي فكرة الصدمة.

وفكرة "الصدمة" اخترعها قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو على يد أحد أكثر الأساتذة شهر في عالم الاقتصاد، واسمه "ميلتون فريدمان". وخالصة فكرته أن الدول والمجتمعات مثلها مثل البشر عندما تتعرض إلى صدمة قوية تدمرها أو تضعفها، فإنها تمنحها فرصة لبناء جديد أو زرع فكرة جديدة كان من المستحيل زراعتها قبل الصدمة بناء على قواعد الليبرالية الجديدة والرأسمالية وحرية الأسواق.^١

وغالبا ما يكون مهندسو تطبيقات هذه الفكرة والقائمين على التحولات الاقتصادية من تلامذة "ميلتون فريدمان" المؤمنين بهذه النظرية، يسلمون البلد إلى الشركات متعددة الجنسيات العملاقة لتتهب خيراتها وتتحكم في مقدراتها تحت شعار "إعادة الإعمار"، من خلال مؤتمرات وزيارات وتحركات، وهذا المشهد يتكرر دائما في الدول التي حصل فيها انقلابات، في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا بعد الحروب الأهلية وفي آسيا بعد الكارثة

^١ د. كمال امين الوصال، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ١٩٨.

الطبيعية.

هو شكل اقتصادي جديد نسبيا وهو الأقوى حاليًا، ويُعرف بـ"اقتصاد إعادة الإعمار".
التي تقوم على استغلال الأزمات الاقتصادية والتمتية وأزمة الدين الخارجي. وهذه الفكرة
ومبادئها الاقتصادية أعجبت الشركات متعددة الجنسيات، لأنها المستفيد الأساسي منها.
وصرفت عليها وأنفقت وخصصت منحة دراسية ومولت كليات لنشر مبادئ هذه الفكرة
عالميا.

الخاتمة

إن الأزمات الاقتصادية المالية من أهم وأخطر الموضوعات في العصر الحديث، فالأزمات هي تعبير عن الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وقد حدث تطور تاريخي لهذه الأزمات، وهي أنواع منها: الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية والتي أصبحت لها أنماط كثيرة، ومن أهم الأزمات التي حدثت الأزمة المالية العالمية.

وتختلف الأزمات فمنها الأزمة المصرفية، وأزمة سوق الأوراق المالية، وأزمة سعر الصرف، وأزمة المديونية. وتوجد طرق لمواجهة الأزمات ومراحل إدارتها وأساليب مواجهتها ومنها الأساليب التقليدية والأساليب غير التقليدية.

ولابد من الاعتماد على التخطيط الاقتصادي والتنبؤ الوقائي والإدراك والفهم العميق للأزمة الاقتصادية والمالية حتى يمكن النجاح في مواجهتها والحد من تأثيرها.

النتائج

- (١) اتباع حلول اقتصادية غير تقليدية وعدم الاعتماد على الديون والاقتراض الخارجي.
- (٢) الاهتمام بالتخطيط واعداد قاعدة بيانات لمصر.
- (٣) ضرورة الاعتماد على المصريين في بناء الاقتصاد المصري.
- (٤) تشجيع الاستثمار الوطني وتقديم حوافز له، وجذب اموال المصريين في الخارج.
- (٥) ضرورة الحذر من الصراعات الاقتصادية الاجنبية لوقف نمو الاقتصاد المصري.
- (٦) ضرورة الاهتمام بالحفاظ على سعر الصرف للجنيه المصري.
- (٧) تنوع الأزمات الاقتصادية المالية.
- (٨) ضرورة التنبؤات بالأزمات الاقتصادية والمالية.
- (٩) خطورة الأزمات الاقتصادية والمالية على الاقتصاد العالمي.
- (١٠) الأزمات الاقتصادية نتيجة متوقعة للدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.
- (١١) تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية.
- (١٢) توجد مراحل خمس لإدارة الأزمات.
- (١٣) توجد طرق تقليدية وغير تقليدية لكيفية التعامل مع الأزمات.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

(١٤) الاعتماد على التخطيط الاقتصادي كمتطلب أساسي.

(١٥) تعبئة وتجميع الموارد المالية لتمويل التنمية.

التوصيات

(١) عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج، وتحفيز الادخار الذي هو السبيل للاستثمار الحقيقي.

(٢) ضرورة التأمين ضد المخاطر في اقامة المشروعات، وكذلك مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

(٣) الاعتماد على التخطيط الاقتصادي والخطط الخمسية، وذلك باتباع التخطيط التأشير في النظام الرأسمالي.

(٤) لابد من اتباع سياسات اقتصادية ومالية غير تقليدية لتحقيق التنمية.

(٥) لابد من وجود خطط الطوارئ لمواجهة المشكلات الاقتصادية.

(٦) لابد من زيادة مرونة الخطط الاقتصادية في امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية.

(٧) إنشاء مركز قومي لإدارة الأزمات الاقتصادية والمالية.

(٨) عمل سجل للأزمات يوثق الأزمات الاقتصادية والمالية، وأفضل الوسائل لمعالجتها والتنبؤ بها والحد من آثارها.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- (١) د. إبراهيم شريف السيد وآخرون، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
- (٢) د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.
- (٣) د. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشادة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، ط دار النيل: القاهرة، لسنة ٢٠٠١م.
- (٤) د. بورود زيكس، ادوارد ب،؛ ادارة المخاطر والأزمات والأمن؛ ترجمة د. احمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- (٥) د. جاسم محمد الذهبي، "التطوير الإداري مداخل ونظريات، عمليات واستراتيجيات، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

٦) د. حسين السيد حسين محمد القاضي، " المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة

على قيام التبادل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

٧) د. رضا عبد السلام، الأزمة، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة المصرية،

٢٠١٥م.

٨) د. رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد والرأسمال والفكر التنموي

العربي، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧م.

٩) د. سمير محمد الحسيني، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الغد، ١٩٨٩.

١٠) د. عبد الباسط وفا، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.

١١) د. عبد الله عابد، النقود والائتمان، ط دار الغد، لسنة ١٩٨٨م.

١٢) د. غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، الدار المنهجية،

عمان، ٢٠١٥م.

١٣) د. فخري الدين الفقي، اقتصاديات مصر في الفترة (١٨٠٥ . ٢٠١٢م)، مطبعة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

مجلة روح القوانين - العدد الرابع والتسعون - إصدار إبريل ٢٠٢١

- (١٤) د. فريد راغب النجار، الأزمات والكوارث في القرن ٢١ المقارنات - الاستراتيجيات السلوكيات الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- (١٥) د. ماجد محمد، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، ط١، الأوائل للنشر والتوزيع سورية، دمشق، ٢٠٠٢م.
- (١٦) د. محسن أحمد الخضيرى، ادارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- (١٧) د. محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية، النظرية والتطبيق والتحديات، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢م.
- (١٨) د. وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، والنتائج، ط دار السعادة.
- (١٩) د. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
- (٢٠) د. يوسف احمد أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل؛ الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانيًا: المجلات والدوريات والمؤتمرات والرسائل العلمية:

- (١) البنك الأهلي المصري، أزمة القروض العقارية. نشرة البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٧م.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

- (٢) البنك المركزي المصري، تقارير ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ م.
- (٣) د. السيد أحمد عبد الخالق، دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الأيديولوجيا ومتطلبات الواقع العملي، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، أكاديمية شرطة دبي، المنعقد في ١٥ - ١٧ مارس ٢٠٠٩، المحور الاقتصادي.
- (٤) د. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية، محاولة للفهم، بحث مقدم لندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، ٢٠٠٨/١/١١.
- (٥) د. خلاف عبد الجابر خلاف، "طلب استيضاح جهود الحكومة في مواجهة الأزمة المالية العالمية"، لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى المصري، في ١٤/١٢/٢٠٠٨، غير منشور.
- (٦) د. رضا عبد السلام، اخبار العولمة الرأسمالية، ٢٠٠٨/١٠/١٩ م.
- (٧) د. رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي»، مجلة الأهرام الاقتصادي، الحلقة الحادية والعشرون، تحت عنوان: مصيدة الديون الخارجية ودورها في تكييف البلاد المتخلفة، العدد رقم (٢٣٨) الصادر في ٧ مارس ١٩٨٣.

٨) د. رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي

الثاني عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، في أبريل ٢٠٠٩.

٩) د. زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية

من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م.

١٠) د. عبد الستار التيهي، الأزمة المالية المعاصرة، الأسباب والمعالجة،

قراءة اقتصادية إسلامية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لأكاديمية الشرطة،

المحور القانوني.

١١) د. كمال أمين الوصال، الأزمة المالية العالمية هل كانت حتمية، مجلة

مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء،

العدد ٥١٠، في إبريل ٢٠١٣.

١٢) د. محمد صلاح الدين الجندي، الأزمة المالية العالمية تشخيصها

وأسبابها وآثارها والتوجهات المطلوبة لمواجهتها"، بحث مقدم للمؤتمر السابع

عشر للاقتصاديين الزراعيين بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة

وتداعياتها على الزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة،

١٤ - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م.

(١٣) د. محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية،

بحث مقدم لندوة "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على

الاقتصاديات العربية"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، والتي انعقدت

في شوال ١٤٢٩هـ أكتوبر ٢٠٠٨م.

(١٤) د. هبة محمود الباز، "الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج

والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية تجارة، جامعة عين

شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م.

(١٥) صندوق النقد الدولي، تاريخ الأزمات المالية، ٢٠١١م.

(١٦) وزارة المالية، تقارير الموازنة العامة ٢٠٠٩م.

- 1) Barry Eichengreen and Richard Portes. (1987). The Anatomy of Financial Crisis. NBER Working Paper, Working Paper No. 2126.
- 2) Breuer, Janice. (2004). An Exegesis on Currency and Banking Crisis. Journal of Economic Surveys. 18 (2)
- 3) Charles P. Kindleberger and Robert Aliber. (2005). Mania, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises. Wiley Investment Classics, New Jersey, USA: John Wiley & Sons, Inc. 5th ed.
- 4) Crisis", IMF Working Paper, WP/98/155, November 1998, P. 5.
- 5) Delhaise Philippe. "Asia in Crisis the implosion of Banking and Finance systems" ،John Wiley & Sons (Asia) ،pta.Ltd ,1998, p56
- 6) Demirguc-Kunt & Enrica Detragische, "The Determinants Of Banking In Developing & Developed Countries", IMF Staff Papers, Vol.45, No.1, 1998, P. 90, 91.

- 7) Dunaway, Steven. (2009). Global Imbalances and the Financial Crisis. Council Special Report, Council on Foreign Relations Report, No.44, March 2009 (Washington: USA).
- 8) Hoan Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers Inc, USA, 1981, p. 9.
- 9) International Monetary Fund, "financial crises: causes & indicators", World Economic Outlook, May 1998, P.74,75.
- 10) John Smithe: The contradiction of capitalism, Winthrop publishers. Inc, U.S.A, 1981, p. 9.
- 11) Kalpana Kochhar, Prakash Loungani, & Mark R. Stone, "The East Asian Crisis: Developments & Policy Lessons", IMF Working Paper, WP/98/128, August 1998, P. 9,
- 12) Krugman, Paul. (1979). A Model of Balance of Payment Crises. Journal of Money, Credit, and Banking. Vol. 11, 1113-55.
- 13) Miller Marcus (2002). "On Responding to the Challenge of Globalization" Discussion paper No.265. May. P195

- 14) Mishkin, Frederic S. (1991). Anatomy of a Financial Crisis. NBER Working Papers Series, Working Paper No.3934.
- 15) Peter Oneill (2003). "Developing an Effective Crisis Media Plan", 21st Century Emergency Management. Australia Canberra. P55
- 16) Stiglitz, Joseph E. (2008). Interpreting the Causes of the Great Recession of 2008, Unpublished Manuscript.
- 17) Taimur Baig & Ian Goldfajn, "Financial Market Contagion In Asian
- 18) Taylor, John B. (2009). The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong. Critical Review, Vol. 21(2-3) The Economist, October 18, 2007.
- 19) William Cleine International Debt and the Stability of the World Economy, Institute for International Economics, Washington, D.C, 1983.
- Yoon- Shik, Park (2009). The Role of Financial Innovations in the Current Global Financial Crisis. Seoul Journal of Economics.